الأمم المتحدة

A/59/PV.27

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٧**
الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/59/430)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل الانتقال إلى بندي هذه الجلسة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/59/430. وتتضمن الوثيقة نص رسالة من الأمين العام موجهة إلى رئيس الجمعية العامة يبلغ فيها الجمعية بأنه توجد ١٣ دولة من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في المنظمة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/59/430؟

تقرر ذلك.

البندان ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/59/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه وما يتصل بها من مسائل

السيد عولهي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بفرصة المشاركة في المناقشة المشتركة لتقرير مجلس الأمن (A/59/2) ولمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه وما يتصل بها من مسائل.

وفي البداية، نود أن نعرب عن شكرنا لمجلس الأمن وللأمانة العامة على الجهود الجديرة بالثناء التي بذلت في إعداد تقرير هذا العام الذي، كما كان الأمر في السنوات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الماضية، ينقل كثافة وتنوع القضايا التي نظر فيها والقرارات التي اتخذت. وخلال السنوات الماضية زاد المجلس من شفافية عمله، وهناك حاجة إلى تشجيعه على عمل المزيد في هذا المجال. ومع ذلك فإن عددا كبيرا من أعضاء الأمم المتحدة يجد أن عملية المشاورات ما زالت هزيلة.

ويبدو أن مسألة التمثيل العادل وزيادة أعضاء المجلس تزداد أهميتها يوما بعد يوم. إن وتيرة التطورات الهامة التي تقع حول العالم اليوم مثيرة في غالب الأحيان، وخاصة عندما تقارن بالوتيرة البطيئة لتطوير آليات الحكم الدولي الرشيد. وبالطبع، ما زالت الصراعات بين الدول تشكل خطرا رئيسيا نظرا للعدد الممكن للشعوب والموارد التي قد تتورط في هذه الصراعات ولآثارها المحتملة على دول أخرى.

وبالمثل، إن لم يكن أكثر أهمية اليوم، فإن تهديد الإرهاب الذي، بدون إنشاء قواعد وأماكن، وبدون جنود في الزي العسكري، أو أسلحة دمار شامل، يصعب التصدي له بينما تستمر المحافظة على الحقوق الديموقراطية الأساسية وحماية مجموع السكان.

ولأسباب عديدة، بدا مؤخرا أن هناك اتجاها لتعريف الناس وفقا لمقاييس قبلية أو عرقية أو عنصرية أو دينية. وإذا ما أضيف إلى ذلك التنافس على الموارد الطبيعية، كالأرض والمعادن والمياه، فإن احتمالات الصراع تزداد بشكل مثير. وقد كانت هذه هي قصة أفريقيا، مثلما كانت بالنسبة لمناطق أخرى في العالم، خلال شطر كبير من العقود القليلة الماضية، مما زاد الحاجة إلى عمليات حفظ السلام، سواء من حيث القوى البشرية أو الموارد، من خارج مناطق الصراع. والضغوط التي يسببها التدفق الدولي للأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد، التي وصلت في كثير من الأحيان إلى أيدي جماعات لا تعرف الرحمة وإلى سفاحين وحتى زعماء، قد زادت من تعقيد المشكلة.

وفي ظل هذه الخلفية، لاحظ الأمين العام بحق، في مقابلة صحفية في العام الماضي، أنه كانت هناك نزعة للتركيز على التهديدات الصعبة وإهمال التهديدات اللينة، كالفقر ووباء نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والانحلال البيئي، والتفاوت واليأس الذي يعاني منه بعض الناس، وقد تكون هذه بنفس القوة التدميرية.

وإذا أراد العالم أن يعمل بشكل جماعي ضد هذه الأخطار، فربما تكون الآلية الوحيدة القائمة المتاحة لدى الدول والقادرة على منح الشرعية هي الأمم المتحدة. وعندما يتوجب التصرف في حالة الصراع، فهذا يعني عادة أن التصرف يتم من خلال مجلس الأمن. ولكن بتشكيل المجلس الحالي، لا يعد هيئة تمثيلية، بل ما زال المجلس يمثل ميراثا من الحرب العالمية الثانية. ومنذ تأسيسه، لم يحدث أي تغيير يذكر على هيكله أو صلاحياته، وخاصة فيما يتعلق بعضويته الدائمة أو حق النقض.

ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى مجلس منفتح لمشاركة الجميع ويأخذ في الحسبان الجدي مصالح البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، ومصالح قوى العالم ومراكزه السكانية. وينبغي للمجلس أن يعكس على نحو أفضل، بصلاحياته وعضويته وتشكيله، الحقائق الديمغرافية والاقتصادية والسياسية للعالم المعاصر إذا أراد المجلس أن يحد من تآكل الشرعية الذي يعاني منه والناجم عن إقصائه لأعداد كبيرة من الشعوب والدول والطبقات الاقتصادية.

وفي ضوء الضغوط المتزايدة التي يتعرض لها النظام الدولي من كل جانب، وفي ظل خلفية أحداث السنوات القليلة المنصرمة، فإن إصلاح المجلس، وربما منظومة الأمم المتحدة ذاتها، هو بدون شك جزء من مسألة أعم تستدعي إعادة النظر في المؤسسات الدولية. وكما قال الأمين العام، ”يشعر الكثيرون منا أننا نمر في أزمة النظام الدولي“

(''النشرة الصحفية'' SG/SM/8803، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣). وقال الأمين العام أيضا بإشارة خاصة إلى الأزمة في العراق، إن تلك الحرب والأزمات المستمرة في أفريقيا

> ''تضطرنا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت المؤسسات والأساليب التي عهدناها تفي حقا بغرض معالجة الضغوط التي شهدناها خلال العامين الماضيين''.

ومن غير ريب أن القلائل فقط يشككون في الحاجة إلى إصلاح النظام المتعدد الأطراف. ويشدد الكثيرون على الحاجة الماسة إلى إصلاح مجلس الأمن، سواء فيما يتعلق بالتشكيل، أو بالقدرة على توقع الأزمات والتصدي لها، أو بقدرته على أداء مهمة صون السلام.

إن إصلاح مجلس الأمن وصل الآن إلى طريق مسدود، وكما قال رئيس الجمعية العامة في الدورة السابعة والخمسين، في الجلسة ٩٤ لتلك الدورة، لن يتم التخلص من هذا المأزق إلا إذا حدث اختراق سياسي هام في عواصم بعض الدول الأعضاء الرئيسية. ولكنه اعترف أيضا أن الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن قد نجح في اتخاذ بعض الخطوات الصغيرة. إن الردود على أسئلة الاستبيان الذي وزعه الفريق العامل في العام الماضي على الدول الأعضاء أكدت الإحباط العام تقريبا إزاء عجز الفريق عن التوصل إلى النتائج المرجوة. ولذلك، نحن سعداء بأن الأمين العام قد أنشأ الفريق الرفيع المستوى لتقييم دور الأمم المتحدة في التصدي للتهديدات والتحديات والتغييرات العالمية الجديدة. إن بعض الاستطلاعات الأولية للفريق تبعث على التشجيع، ونتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه إلى الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر، وإلى ملاحظات الأمين العام بشأنه قبل انعقاد الدورة القادمة للجمعية العامة.

ويبقى هدفنا أن نحقق عالما آمنا يمنع فيه نشوب الصراعات من خلال آليات الدبلوماسية الوقائية. إن الكثير من مناطق العالم التي تكتنفها الصراعات تعاني من الإهمال والتجاهل؛ وبعض الحروب تدور رحاها فترات أطول، منشئة بذلك جيلا من الشباب المسلح وغير المتعلم واليائس. وكانت نتيجة ذلك فشل الدول ودوامة الفقر والاضطرابات والتفكك الاجتماعي وانهيار الحكم الرشيد. وهذه الدول التي تعاني من الاختلال الوظيفي تكمن فيها تهديدات أخرى، كاحتمال أن تصبح قاعدة للإرهاب وغيره من أنواع الجريمة. ومن الواضح أن المجلس يحتاج إلى التحلي بمزيد من الحساسية إزاء البلدان الفقيرة التي تتعرض إلى صراعات شرسة وتحتاج إلى الاهتمام العاجل فيما يتعلق بصنع السلام وحفظه. ومما له صلة وثيقة بذلك، بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وهو البناء الذي يرى بعض الخبراء أنه ما زال هشا وكانت نتائجه مختلطة. وينبغي ألا يكون الأمر كذلك نظرا لأن بناء السلام في نظر المحللين المحترفين عبارة عن ضرورة ومسؤولية دوليتين، ويمثل التزاما جماعيا من جانب الأمم المتحدة، وغيرها من الأطراف الدولية الفاعلة، بمعالجة جذور الصراع العنيف في المجتمعات التي مزقتها الصراعات، بينما تجري تهيئة أرضية صالحة للسلام والتنمية المستدامين.

وللأسف، فوفقا لما أفادت الدراسات ذات الصلة كانت نتائج عمليات وسياسات بناء السلام خلال السنوات العشر الماضية ذات طبيعة مخصصة ومترددة ومتفاوتة. وتلك نتيجة غير مرضية وهي تمثل تحديا حقيقيا لجهود إصلاح مجلس الأمن، وبخاصة في مناخ ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، هناك توقعات كبيرة من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير فيما يتصل بإبراز حاجة الأمم المتحدة إلى تجديد التزامها بمنع نشوب الصراع وببناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وأخيرا، يشعر بلدي بالسعادة إزاء تطور الحكم الانتقالي في الصومال. وتمثل الانتخابات الرئاسية قبل يومين تجليا واضحا جدا لرغبة الشعب الصومالي في استعادة السلام والاستقرار إلى وطنه الممزق. وتتعهد جمهورية جيبوتي تعهدا راسخا لحكومة الصومال الجديدة أنها لن تدخر جهدا في مساعدة أشقائها وشقيقاتها في مسعاهم المخلص نحو بناء وطنهم.

وبالمثل، لدي ثقة بأن الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، ستولي اهتماما كاملا للصومال وهي تأخذ من جديد مكانها بين دول العالم.

السيد كتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): لقد مضى ١١ عاما منذ إنشاء الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن. وهذا وقت طويل، بل قد أقول أطول مما ينبغي. وأضحى كثيرون منا يشعرون بشيء من الإحباط ونفاد الصبر والإرهاق. ولكن مع ذلك، وعلى ضوء التهديدات القائمة والناشئة حديثا ضد السلم والأمن الدوليين، فإن دور مجلس الأمن الهام والحاجة إلى إصلاحه، لكي يعكس حقائق العالم المعاصر، أصبحا أهم من أي وقت مضى. وبالتالي، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لإيجاد حل مقبول لمسألة الإصلاح الأساسية.

إن الغاية الأساسية من هذه العملية هي جعل المجلس أكثر فعالية من خلال جعله أكثر تمثيلا وشفافية وديموقراطية. وأثناء هذه المساعي، ركزت أغلبية الدول الأعضاء على مسألتي زيادة أعضاء المجلس وتحسين أساليب عمله وعملية اتخاذ قراراته.

وتتفق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تأييد زيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، على أن يأتي الأعضاء الجدد من البلدان المتقدمة النمو والنامية بموجب مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ومراعاة الأهمية النسبية للبلدان المختلفة. وفي هذا السياق، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد تأييدها لأن تصبح اليابان وألمانيا والهند دولا دائمة العضوية في مجلس للأمن موسع حديثا.

وبالإضافة إلى ذلك، نود التشديد على أن الإصلاح ينبغي أن يشتمل على تدابير من شأنها أن تجعل المجلس أكثر شفافية في أساليب عمله وبخاصة في عملية صنع القرار.

ونعتقد بأن هذه الشفافية ليس من شأنها أن تعزز ثقة الدول الأعضاء فحسب، بل من شأنها أيضا أن تتيح لنا جميعا فهما أفضل للظروف الموضوعية لاتخاذ القرارات، وبالتالي تأييدها التام.

وفي هذه العمليات ثمة مسألة هامة أخرى ستعالجها عملية الإصلاح، وهي حق النقض. وعلى مر السنين، شهد العالم تزايدا مطردا في سوء استعمال هذا الحق. ومن الواضح أن حق النقض غير ديمقراطي وتمييزي. ولكن نظرا لحساسية هذه المسألة ولطبيعتها المعقدة، نأمل بأن الدول الأعضاء ستعمل على إيجاد حل مقبول لدى الجميع.

ويمر عالم اليوم بتطور معقد وسريع التغير. وقد حدثت تغيرات عميقة منذ العام ١٩٤٥. وينبغي لمجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتكيف مع التغيرات والحقائق الجديدة.

وتعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أننا ينبغي أن نعمل معا بجهود دؤوبة وبروح من التوافق لإصلاح مجلس الأمن لكي نجعله أكثر فعالية وشرعية.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في المناقشة حول البندين ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لرئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير السير إمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على عرضه، يوم أمس، التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة. وقد أخذ وفدي علما بتقرير المجلس المتضمن في الوثيقة A/59/2.

ويتيح النظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن فرصة طيبة لأن يقيّم مجموع الأعضاء في المنظمة عمل وأداء المجلس خلال الفترة المشمولة في الاستعراض، وذلك وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

وتقدر ماليزيا الجهود الجادة التي بذلها السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في الدورة الثامنة والخمسين، من أجل إجراء تفاعل أقوى ومنتظم بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونرحب بشكل خاص باتخاذ الجمعية العامة القرار ١٢٦/٥٨ في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. والجزء الأول من ملحق القرار يشير، من بين أمور أخرى، إلى العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في سياق تنشيط عمل الجمعية العامة. وينبغي أن يُنظر إلى ذلك أيضا في سياق تعزيز الشفافية في عمل المجلس.

ويذكر وفدي بأن جلسة مفتوحة للمجلس قد عُقدت بهدف مناقشة تقريره قبل تقديمه إلى الجمعية العامة قبل انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المجلس. ونأسف لأن المجلس قد أوقف تلك الممارسة. ونأسف كذلك لأن إصدار التقرير A/59/2 قد جاء متأخرا.

وقد أظهر تقرير مجلس الأمن تحسينا هاما في أسلوب عمله. ولكنه ما زال يفتقر إلى العرض الموضوعي والتحليلي لعمل المجلس. وتضمين المزيد من التفاصيل والتحليل إلى جانب العرض الوقائعي لعمل المجلس من شأنه أن يساعد يقينا مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة على تفهم الظروف التي أثرت على قرارات المجلس بشأن مسألة ما. ومن شأن ذلك أن يساعد على إبداء تقدير أكبر لإنجازات المجلس وللصعوبات التي يواجهها بشأن جميع المسائل قيد نظره، كما أن من شأنه أن يتيح لدول غير أعضاء في المجلس عرض مقترحات على المجلس حول إمكانية اتخاذ تدابير لزيادة تحسين عمله.

ويلاحظ وفدي أن المجلس عالج جملة واسعة من المسائل في الفترة المشمولة في التقرير. وقد عُقدت ٢١٣ جلسة واتُخذ ٦٠ قرارا. وما زالت الصراعات والاضطرابات في أفريقيا تهيمن على عمل المجلس. ويسر ماليزيا أن الوضع في ليبريا تحسن إلى حد كبير، وأن غينيا – بيساو قد أكملت بنجاح المرحلة الأولى من العملية السياسية الانتقالية. وقد قدمت بعثة مجلس الأمن، التي زارت بعض البلدان في القارة الأفريقية في حزيران/يونيه من هذا العام، توصيات هامة حول إقامة الاستقرار السياسي في المناطق دون الإقليمية، وينبغي أن تحظى هذه التوصيات بالتأييد. وتتطلع ماليزيا إلى قيام المجلس باتخاذ المزيد من القرارات الفعالة بشأن حالات الصراع، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا.

إننا نتفق على أن إجراء مناقشات مواضيعية مفيدة لتحسين فعالية عمل المجلس. وقد لاحظنا أن ١٢ جلسة قد خُصصت للمناقشات المواضيعية، وأن ٧٣ جلسة مفتوحة قد خُصصت للمناقشات والإحاطات الإعلامية. وتعتبر ماليزيا أن المناقشات المواضيعية والمفتوحة توفر مجالات تسمح لأعضاء المجلس وسائر الأعضاء في الأمم المتحدة بعرض آراء ومقترحات حول المسائل المتصلة مباشرة بعمل المجلس. ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الآراء والمقترحات قد أُخذت بعين الاعتبار لدى اتخاذ القرارات.

ونظرا للعبء المتزايد لأعمال المجلس، نعتقد أن المناقشات المواضيعية ينبغي ألا تزيد عن الحد الأدنى، وأن تُجرى لأغراض محددة بغية التوصل إلى نتائج ملموسة تكون ذات أثر على الأداء، ليس في المجلس فحسب، بل أيضا في الأمم المتحدة بوجه عام. وما زلنا نعتقد أن المناقشات المواضيعية وغيرها من المسائل الهامة التي يعالجها المجلس تستحق أن تُقدم بشأنها تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، وفقا لما هو وارد في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، وتمشيا مع قصد قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٨.

ويقدر وفدي تقديرا تاما الممارسة الجارية بشكل متزايد في المجلس والمتمثلة في حث المتكلمين على توخي الإيجاز في بياناتهم. ونحن نتفهم الحاجة إلى الاقتصاد في الوقت الثمين. ولكننا نشعر بأن ذلك ينبغي أن يتم أيضا بطريقة تحترم المبادئ التي يجسدها الميثاق وكذلك النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وفي نفس الوقت، أود أن أحث المجلس على احترام رغبات الدول الأعضاء في الإعراب عن آرائها بصورة علنية في المجلس، وبخاصة فيما يتعلق بمسائل ذات اهتمام عام كالإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق، فإن أي قرار من جانب المجلس بتقييد المشاركة في جلساته المفتوحة، كما حدث في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، لن يكون مفيدا في المحافظة على روح التعاون بين المجلس ومجموع الأعضاء في الأمم المتحدة. ففي القضايا الهامة التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين الجميع شركاء. وهذا صحيح بشكل خاص في حالة عمل المجلس المتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي.

وقد لاحظ وفدي أن المجلس قد أكثر من الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق. فمنذ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تم استخدام هذا الفصل في ٢٨ قرارا. ونعتقد اعتقادا قويا أن الفصل السابع ينبغي الاستناد إليه على نحو يتسم بالمسؤولية بعد الدراسة المتأنية لمسألة من المسائل. ويجب ألا يكيل المجلس بمكيالين. فمثلا، لماذا لم يستند المجلس إلى الفصل السابع بشأن قضية فلسطين على الرغم من التهديدات الواضحة للسلم، أو خروق السلم، أو الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل؟ وينبغي ألا يُستند إلى الفصل السابع للنهوض بأهداف سياسية ضيقة، أو لتلبية مصالح وطنية معينة. بل ينبغي أن يكون الاعتبار الرئيسي مصلحة مجموع الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين.

وتشعر ماليزيا بالقلق إزاء النزعات الناشئة مؤخرا إلى انتحال المجلس لنفسه سلطة التشريع للدول الأعضاء من خلال قراراته التي تستند أيضا إلى الفصل السابع من الميثاق. ومن أمثلة ذلك القراران ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤) اللذان اتخذهما المجلس. وقد سجلت ماليزيا وجوه قلق حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في جلسة المجلس العلنية ٤٩٥٠، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد عبرنا عن إصرارنا بأن مضمون قرارات، كتلك التي ذكرناها سابقا، ينبغي أن يكون أساسا لنظر الدول الأعضاء عندما تعكف في الوقت المناسب على صياغة صك قانوني شامل من خلال التفاوض المتعدد الأطراف لمعالجة قضية محددة قيد البحث. وتحث ماليزيا المجلس على أن يكون أكثر احتراسا في موقفه إزاء فرض تدابير تشريعية والاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن ماليزيا تشيد باستمرار اهتمام المجلس بالقضية الفلسطينية كما يظهر من الإحاطات الإعلامية الشهرية ومن المناقشات المفتوحة. وقد عقد ما مجموعه ٢٠ جلسة و ٣٣ اجتماعا للمشاورات غير الرسمية بشأن هذه القضية. ولكن مع ذلك، لم يتخذ إلا قرار واحد، وهو القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤) المتخذ في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، وهو يتعلق بقيام إسرائيل بهدم بيوت الفلسطينيين في مخيم رفح للاجئين.

ويجب على مجلس الأمن أن يحسن مصداقيته ويحافظ عليها من خلال فرض سلطته بشأن قضية فلسطين، وخاصة فيما يخص احترام الالتزام بخارطة الطريق وبالحل القائم على دولتين، وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية، وإنهاء أنشطة الاستعمار الاستيطاني وإلغاء بناء الجدار العازل. ويجب ألا يسمح المجلس لقراراته بأن يتم التلاعب بها، وألا يسمح لنفسه بأن يمنع من القيام بأي عمل ذي معنى. كما أن المجلس يجب أن يتصرف بشكل حازم إزاء بناء الجدار العازل التوسعي الإسرائيلي، الذي أعلنت فتوى محكمة العدل الدولية أنه غير قانوني. وتأمل ماليزيا أن ذلك سيتم قريبا على أساس مبادرة معروضة على المجلس حاليا.

ومن الطبيعي أن قضية العراق استمرت في الهيمنة على اهتمام مجلس الأمن. وما زال العراق في حالة من الاضطراب على الرغم من كل الجهود التي بُذلت لتحسين الوضع على الأرض. وعلى الرغم من قرار المجلس ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، المتخذ في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قد أعاد السيادة إلى الشعب العراقي، فإن حالة السلام والأمن والاستقرار ما زالت مصدر قلق بالغ. إن ماليزيا تؤكد من جديد دعوتها إلى أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رياديا، وخاصة فيما يتصل بتهيئة الظروف الملائمة للتحضير للانتخابات المقرر أن تجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيكون الإجراء المنظم للانتخابات أساسيا لعملية إعادة إنشاء حكومة مستقلة وذات سيادة حقا في العراق. وتؤكد ماليزيا من جديد اقتناعها بأن الأمم المتحدة هي المؤهلة أكثر من غيرها وتستطيع أن تقدم أفضل محفل لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة في جهود بناء السلام والإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في العراق. ونتطلع إلى إيجاد مجلس الأمن لطرق خلاقة لتحقيق هذه الأهداف.

إن التعاون الذي تقدمه الدول الأعضاء لعمل لجنة مكافحة الإرهاب يقدم صورة ممتازة لفعالية تعددية الأطراف. وقد أظهرت الدول الأعضاء التزامها الكامل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبالاستجابة له. ويمكن توقع ذلك يقينا فيما يتعلق بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وماليزيا مقتنعة بأن الإرادة السياسية التي أبدتها الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب الدولي ستتعزز وتكتسب المزيد من الزخم.

ومما يؤسف له أن هذا التعاون لا يتكرر في تنفيذ قرارات كثيرة أخرى اتخذها المجلس. وبما أن قرارات المجلس ملزمة قانونا على الدول تنفيذها بدون انتقاء. ويجب على المجلس أن يؤدي دوره بدون تمييز لكي يضمن تقيد جميع الدول بقراراته وتنفيذها لهذه القرارات.

ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا لاعتماد المجلس مؤشرات واضحة ودقيقة لقياس عمله. وأحد هذه المؤشرات هو مستوى امتثال الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات المجلس. ومن شأن ذلك أن يساعد على تأكيد الشرعية في عمل الأمم المتحدة وعلى استعادتها للمصداقية في نظر المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالجزاءات، تستمر ماليزيا بمعارضة فرضها من حيث المبدأ بسبب أثر الجزاءات الضار بمجموع السكان. وينبغي اللجوء إلى تدبير الجزاءات كملاذ أخير وبعد الدراسة الدقيقة لعواقب فرضها. وينبغي للجزاءات أن تصيب المستهدَفين وليس السكان الأبرياء. ويجب أن يتم إعداد الجزاءات وفق معايير واضحة، بما في ذلك تعريف الأهداف المحددة بوضوح، والأطر الزمنية وتقييم الآثار على نحو منتظم. وتأمل ماليزيا بأن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات سيعجل ببذل جهوده للتوصل إلى قرار بشأن المدة الموصى بها للجزاءات ولإنهائها. وفي هذا الصدد ترحب ماليزيا برفع الجزاءات،

المفروضة من قبل مجلس الأمن ضد العراق والجماهيرية العربية الليبية، خلال الفترة المشمولة في التقرير.

وإذ أنتقل إلى البند ٥٣ من جدول الأعمال، يود وفدي القول إننا نتفق مع الرأي السائد بأن الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، في حاجة إلى الإصلاح بطريقة تعزز فعاليتها ومصداقيتها على حد سواء. ومن الأمور الأساسية أن البلدان التي تؤدي دورا رئيسيا في صون السلم والأمن الدوليين عليها أن تشارك بنشاط في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ومع الازدياد الكبير لعدد الدول الأعضاء ولنسبة البلدان النامية في مجموع الأعضاء، هناك حاجة إلى تعزيز التمثيل في مجلس الأمن. ولهذا الغرض تنبغي زيادة عدد الأعضاء في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وخلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين، أشار ١٤٩ بلدا إلى الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وأيد ٨٦ بلدا من بين هذه البلدان زيادة الأعضاء في فئتي العضوية.

وأود أن أذكّر بالخطاب الذي أدلى به الأونرابل داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، في المناقشة العامة في الدورة التاسعة والخمسين، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. لقد قال إن مجلس الأمن ينبغي له أن يصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلا للعدد وللانتشار الجغرافي لعضويته الدولية. وقال أيضا إن استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي تنظيمه بحيث يمنع المتمتع بهذا الحق من استعماله بشكل غير عادل ومن غير قيد أو شرط لكي يفرض سلطانه على الأغلبية. وقد عبر عن اعتقاده بأن هذا الإجحاف يمكن تصحيحه، على سبيل المثال، من خلال جعل أنواع معينة من قرارات الجمعية العامة قادرة على تنحية التصويت بالنقض في مجلس الأمن.

إننا نتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام الذي سيقدمه في بداية العام القادم وفقا لتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، والتي نتوقع أن تتضمن توصيات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي هذه الأثناء، تتطلع ماليزيا إلى قيادتكم، سيادة الرئيس، في توفير الزخم اللازم لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لكي يتمكن من المضي قدما على النحو المنشود. وبالفعل، لا يمكن صون السلم والأمن الدوليين بشكل كامل بدون إصلاحات هامة في مجلس الأمن تتعلق بعضويته وأساليب عمله وشفافيته وديمقراطيته وحق النقض. كما أننا نتطلع إلى التعاون الوثيق معكم ومع الدول الأعضاء الأخرى والأمين العام لاستكشاف أفكار جديدة وللتوصل إلى رؤية جديدة لإصلاح مجلس الأمن. إننا نملك فعلا الأدوات اللازمة للمضي قدما بالإصلاح. ونعتقد أن كل ما هو مطلوب الآن هو التأييد الكامل من جانب الدول الأعضاء وإرادتها السياسية.

السيد دي سانتا كلارا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يسود منذ سنوات عديدة اتفاق واسع النطاق بشأن الحاجة إلى تكييف الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية مع السياق الدولي الذي تطور بشكل جوهري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تحتاج الحالة الدولية إلى نظام دولي عامل وفعال، وأصبحت الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة أكثر إلحاحا. والأمين العام بإنشائه للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، أعطى زخما جديدا لجهودنا. ونحن نتطلع إلى توصيات الفريق.

يحتاج العالم إلى مجلس أمن تمثيلي وفعال وشفاف. ويجب أن يشعر المجتمع الدولي، الذي يتصرف المجلس بالنيابة عنه، بأنه جزء من مداولات المجلس. وفي هذا الصدد، نرحب ببعض التحسينات الأخيرة في أساليب عمل المجلس. وأود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، هناك مناقشات متزايدة بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية. ومع ذلك، فيتعين زيادة هيكلة هذا الحوار وتأسيسه، لأن المنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأفريقي، تؤدي دورا متزايدا في إدارة الأزمات مضيفة قيمة سياسية وثقافية وإنسانية ومالية مهمة لبعثات الأمم المتحدة.

ثانيا، لقد تحسنت اجتماعات البلدان المساهمة بالقوات مع إدارة عمليات حفظ السلام كما وكيفا، مما يجعل البلدان المساهمة بقوات مطلعة على عمليات حفظ السلام. وهناك أيضا آليات لإجراء مشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. ومع ذلك، ينبغي أن تنفذ هذه الآليات تنفيذا حقيقيا وأن تصبح أكثر مضمونية. وينبغي تمكين البلدان المساهمة بقوات والأطراف الفاعلة الأخرى من التعبير عن آرائها وبذلك تسهم في إنشاء وإسناد ولاية عمليات حفظ السلام في مرحلة مبكرة.

ثالثا، أود أن أذكر أن ما يسمى بجماعات الأصدقاء، التي تنظم فيها الدول الأعضاء في المجلس بالتعاون مع الدول المعنية الأخرى أنفسها بشأن قضية معينة. ويسمح هذا التشكيل غير الرسمي بتبادلات الآراء الصريحة والمفتوحة. وحتى الآن هذه الممارسة محدودة، ولكن تنبغي مواصلتها وتوسيعها. وعلى الرغم من أن اتخاذ القرار سيظل في أيدي المجلس، يمكن لهذه المجموعات أن تكون نقاط اتصال مفيدة بين المجلس والأعضاء.

ويجب ألا يقتصر إصلاح الأمم المتحدة على أساليب عمل مجلس الأمن. ويجب أيضا أن تعكس عضويته الحقائق الدولية المعاصرة التي تختلف اختلافا كبيرا عن السياق الذي أنشئت فيه الأمم المتحدة قبل ما يقرب من ٦٠ عاما. وقد أعربت بالفعل البرتغال عن تأييدها لأن تمثل البرازيل وألمانيا واليابان في مجلس الأمن. ونعتقد أنه يجب أن تمثل أفريقيا بصورة دائمة في المجلس وقد أعربنا عن تأييدنا لحصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن.

ومن نافلة القول إن توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن ينبغي أن تصاحبه مراجعة لإجراءات التصويت فيما يتعلق بحق النقض الوارد في المادة ٢٧ من الميثاق. والحفاظ على تلك السلطة على ما هي عليه من شأنه أن يلحق ضررا بالغا بالفعالية والشرعية المتوخاة اللتين نسعى إلى زيادتهما من خلال التمثيل الأوسع.

وينبغي أن يتضمن إصلاح الأمم المتحدة آليات وممارسات أكثر فاعلية لمنع الصراعات، الذي يشكل مسؤولية رئيسية على مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أذكر أن البرتغال قد اقترحت إنشاء لجنة للسلام والتنمية ترمي إلى تناول منع الصراعات على نحو أكثر فعالية وشمولا، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان الخارجة من صراعات والبلدان ذات المؤسسات الضعيفة.

وينبع الاقتراح من الحقيقة غير المتنازع عليها بأنه حيث أن مصادر الصراع مختلفة الطابع، فلا يمكن للبلدان أن تبدأ في مسار مستدام من أجل السلام والرخاء إلا بالتصدي لكل من تحديات الأمن واحتياجات التنمية. وعلى الأمد الطويل فإن سياسة منع الصراعات، بالإضافة إلى أنها صحيحة أخلاقيا خيار أقل تكلفة للمجتمع الدولي.

ومن شأن اللجنة الجديدة التي نقترحها أن تسعى إلى العمل الجماعي بشأن مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد وبناء الدول وتشجيع جهد متسق ومستدام من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وأطراف معنية رئيسية أخرى. ومع مراعاة أن النطاق يحدد منع الصراعات المسلحة بوصفه أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، فإننا نعتقد بصدق أن يسهم هذا الاقتراح إسهاما كبيرا في تعزيز الدور المركزي والحيوي

الذي يجب على الأمم المتحدة أن تواصل تأديته في الشؤون الدولية.

السيد ديل روزاريو سيبايوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، بالنيابة عن وفد بلادي أود أن أقول إننا بالغوا الامتنان لمجلس الأمن وللأمانة العامة لنشر التقرير.

إن الأمم المتحدة نتاج تقارب تاريخي للإرادات حدث في الكفاح ضد الفاشية. والأمم المتحدة، بوصفها نتيجة للدور الذي أدته في صون السلم والتوازن العالميين وفي ضوء التاريخ الحديث، تظل الأداء المثالية لدى المجتمع الدولي لمنع الصراعات أو استعادة السلام.

وذكر وزير الدولة للعلاقات الخارجية للجمهورية الدومينيكية في بيانه في الجلسة ١٧ أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة التاسعة والخمسين ما يلي:

”وتشكل تعددية الأطراف إحدى الدعائم الأساسية للسياسة الخارجية للجمهورية الدومينيكية، حسبما يبدو في مشاركتنا وتعاوننا في جميع المنتديات الدولية. ولذلك السبب، فإننا نشارك الدول التي تطالب بإصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف تعزيزها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وجعلها أداة أكثر فعالية للدول الأعضاء“.

إن مجلس الأمن إحدى الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة. وكما تنص المادة ٢٤ من الميثاق تعمل هذه الهيئة الصغيرة بالنيابة عن الأعضاء كلهم ولكن التمثيل الجغرافي داخله ليس متساويا. وفي السنوات الأخيرة قيل الكثير عن الحاجة إلى إدخال إصلاحات بغية جعل المنظمة أكثر فعالية. وينبغي ألا يصبح هذا الطموح حبرا على ورق، لأن مسؤوليات الأمم المتحدة تزداد بقدر كبير في وقت تتطلب فيه الأحداث والحالات غير المسبوقة في جيلنا درجة عالية من الإبداع.

ولمواجهة هذا التحدي، نحن بحاجة إلى أكثر من آليات مفتوحة مشاركة. ولذلك السبب نحن بالإضافة إلى دول أعضاء كثيرة مهتمون اهتماما بالغا بتوسيع عضوية مجلس الأمن، اعترافا بالحقائق التي لم تكن قائمة حينما أسست المنظمة. وينبغي أن يكون لكل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بحق مقعدان دائمان، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يزاد عدد الأعضاء غير الدائمين. ومن شأن ذلك ألا يسهم في جعل أكثر هيئات المنظمة نشاطا أكثر ديمقراطية فحسب، بل من شأنه أيضا أن يضم قطاعات أوسع من البشرية في اتخاذ القرارات التي، حينما يُقال ويُفعل كل شيء، تؤثر فينا جميعا.

السيد اليسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أسجل تقدير وفد بلدي لرئيس مجلس الأمن وللأمانة العامة على العمل الذي بذل في إعداد تقرير هذا العام (A/59/2). وساموا ممتنة لتقرير المجلس، الذي يوفر ملخصا شاملا لأنشطته للفترة التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وبينما أعرب بعض المتكلمين السابقين عن أسفهم لغياب التقييم التحليلي في تقرير إنجازات المجلس، بما في ذلك النكسات والتحديات والتهديدات التي يواجهها، يعتقد وفد بلدي أن القيمة الحقيقية والمهمة للتقرير هي الفرصة التي يوفرها لأعضاء الأمم المتحدة في معرفة عمل ومداولات مجلس الأمن.

يتزايد حجم عمل مجلس الأمن باستمرار. ونشعر أنه يمكن عزو ذلك جزئيا إلى الاتجاه في المجلس نحو تناول مسائل مواضيعية من الأنسب أن تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة. ولذلك توجد حاجة ماسة إلى تقاسم المسؤوليات

فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل القضاء على التعارض بين الولايات، وازدواج الجهود، وتبديد الموارد المحدودة.

وبالنسبة لمسألة شفافية عمل المجلس، نرحب بعقد المزيد من الجلسات والإحاطات الإعلامية المفتوحة خلال العام الماضي. وبينما نشيد بها بوصفها وسائل مفيدة لإشراك المجتمع الدولي في معالجة مسائل تؤثر عليه بشكل مباشر، فإنه لم يُضف عليها الطابع المؤسسي، وتُجرى في أفضل الحالات بشكل انتقائي وعشوائي. ولذلك نحث على اتخاذ نهج أكثر تنظيما من أجل السماح للدول الأعضاء بالإسهام في عملية صنع القرار بطريقة ذات مغزى، سواء من أجل تشجيع الملكية الأوسع للقرارات المتخذة أو لتسهيل تنفيذها في الوقت المناسب.

إن المسؤولية الرئيسية للمجلس عن حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق لم تتآكل بمرور الزمن. على العكس، هي ما زالت فعالة وذات صلة وهامة كما كانت في أي وقت مضى. ولذلك فإن من المصلحة الجماعية لجعل أعضاء الأمم المتحدة أن يكون مجلس الأمن فعالا وحاسما وتمثيليا ومحترما.

ولا تزال ساموا تدعم بنشاط زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونعتقد أن توسيع المجلس ضروري ومرغوب فيه معا حتى يعكس الحقائق المعاصرة ويعزز فعالية وشرعية المجلس.

وساموا، شأنها شأن دول أخرى أعضاء، تؤيد مجلس أمن جديرا بالثقة وفعالا، باعتباره المرجعية المركزية في نظام متعدد الأطراف للسلم والأمن. وفي ذلك الصدد، ما زلنا ندعم زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بحيث يضم اليابان وألمانيا نظرا لإسهامهما القيّم في المجتمع الدولي. ولقد اتخذت ساموا هذا الموقف لأول مرة قبل ثمانية أعوام في الدورة الحادية والخمسين للجمعية، ومؤخرا خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي.

إن زيادة عضوية الأمم المتحدة أربعة أضعاف تقريبا خلال تاريخها الممتد ٥٩ عاما، والتي تضمنت أساسا انضمام الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة، تقتضي أن يشمل توسيع العضوية الدائمة في المجلس ممثلين من مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وسيكون من الصعب دائما تنفيذ أي إصلاح لمجلس الأمن نظرا لحساسية المسائل والمصالح المتنافسة وغير المتوافقة أحيانا التي ينطوي عليها هذا الإصلاح. ولهذا ينتظر وفد بلادي باهتمام تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتوصياته الرامية إلى نفخ الروح في إصلاح مجلس الأمن. وسنشارك بنشاط في النظر في تقرير الفريق وأية مبادرات أخرى تتم حاليا في المسعى الجماعي لإصلاح مجلس الأمن حتى يتصدى بفعالية للتحديات والتهديدات العالمية المعاصرة والحقائق الراهنة.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): يغتنم وفد إريتريا هذه الفرصة ليشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السفير السير إمير جونز باري، الذي عرض بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر التقرير السنوي للمجلس عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/59/2).

ويعرب وفد بلادي أيضا عن تقديره للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هنت، وزميليه، السفير لويس غايغوس شريبوغا ممثل إكوادور والسفير كريستيان فينافيسير ممثل ليختنشتاين، اللذين أدارا بتفان خلال العام الماضي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل

العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

من ناحية أخرى، من المفزع أنه رغم إبقاء الفريق العامل لهذه المسألة تحت نظره وإجرائه لمشاورات جادة منذ إنشائه عام ١٩٩٣، لم يتم التوصل إلى اتفاق ذي مغزى لتضييق الفجوات بين مختلف مواقف الدول الأعضاء، بخاصة فيما يتعلق بمسائل المجموعة الأولى، المعنية بزيادة عدد أعضاء المجلس. ويؤمل في أن تضيف التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي سيصدر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، زخما جديدا للجهود المبذولة لتحقيق توافق آراء مقبول.

لقد ظل الجنس البشري عبر كل التاريخ المسجل مشغولا بالبحث عن صيغ أكثر جدة لدرء الحروب وحل الصراعات وحفظ السلم والأمن. والتغييرات المعيارية التي تحدث في أي عصر تاريخي حتما تحدث قيما وهياكل جديدة مُحدثة عهدا جديدا، وتفرز بدورها مفاهيم وقواعد ومبادئ وقوانين جديدة – أو تعدل القديم منها – من أجل مواكبة تغييرات الزمن الثورية.

والآن دخلت البشرية عهدا كهذا. فنهاية الحرب الباردة ومجيء العولمة قد جلبا مثل هذه التغييرات الواسمة لبزوغ عهد جديد، والعواقب المصاحبة لها. ولا يوجد حتى الآن توافق آراء بشأن ما إذا كانت العولمة تمنح الأمل والفرص أو أنها أصبحت المصدر الرئيسي للكوارث والسخط واليأس. ومع ذلك، هناك اتفاق على أن تحديات العولمة بلغت من الجسامة في تأثيرها الحالي وعواقبها المحتملة على حد سواء لدرجة أنها تستلزم منا أن نعيد تحديد مفاهيمنا وقواعدنا ومبادئنا وقوانيننا. وهناك أيضا اتفاق على زيادة إعلاء تعددية الأطراف في العلاقات الدولية. ويبدو أن الجميع متفقون على أن الأمم المتحدة وآلياتها ما زالت المؤسسات الأمثل للتصدي لتحديات العولمة وأنه لذلك يجب إصلاحها وتنشيطها حتى تجعل مبادئها ذات صلة وهياكلها أكثر كفاءة.

ولم يعد ممكنا في عصر العولمة أن تهيمن النماذج التقليدية التي مركزها الدولة على المناقشات المعنية بالأمن. ورغم حقيقة أن الدفاع عن سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها يبقى الأمر الأسمى، فإن العدد الهائل من البشر في عالمنا، وتهديد الجوع والأمراض والكوارث البيئية، وكذلك الصراعات الداخلية وحالات التشريد الواسع النطاق أصبحت بالمثل من دواعي القلق الكبير. وليس من الصعب في الواقع أن نتصور حالات قد يكون فيها أمن مواطني دولة لا تواجه تهديدا لسيادتها وسلامتها الإقليمية مهددا بشكل خطير من أحوالهم المعيشية. فيجب النظر إلى الأمن باعتباره أمرا يتجاوز التهديدات العسكرية والتحليل الذي يركز على الدولة ويجب أن يشمل الأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية، والبيئية والسياسية، وكذلك الروابط فيما بينها. ويجب أن يكون أمن البشر الجوهر الأساسي للاهتمام.

إن تحقيق التقاء المصالح فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عقب نهاية الحرب الباردة قد مكّن المجلس من إحراز بعض التقدم في بضعة مجالات، بما في ذلك استخدام القوة في منع نشوب الصراعات؛ والتحكم بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز العلاقات فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة، وكذلك العلاقات بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛ وتعزيز دور الأمين العام.

ومع ذلك من الواضح أيضا أن الأمم المتحدة لم تكن مستعدة للتصدي للتهديدات الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي بعثت فيها الحياة ونضجت بسرعة أثناء فترة الانتقال العظيم إلى ما لقب بالنظام العالمي الجديد. ومن الواضح أنه لا الميثاق ولا هياكل منظومة الأمم المتحدة

كانت مصممة لمواجهة تلك التغييرات المؤذنة بحلول عهد جديد. وبالتالي، بينما أمكن المنظمة أن تساهم في إنهاء الحرب التي دامت ١٠ سنوات بين إيران والعراق وفي الانتقال السلس إلى استقلال ناميبيا وأمكن لها الاضطلاع بدور هام في حل الصراعات في أمريكا الوسطى وأفغانستان وكمبوديا، فإنها تواجه صعوبات في مواجهة تحديات الإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات غير المشروعة والصراعات داخل الدول التي عادة ما تتفاقم نتيجة للتدخل الخارجي والتشرد الداخلي الواسع النطاق. أفغانستان والصومال وهايتي ويوغوسلافيا السابقة أمثلة قليلة على ذلك.

وبالفعل، عندما وجدت الأمم المتحدة أنه من المناسب أن تقوم بالتدخل في مثل تلك الصراعات – وغالبا ما يكون ذلك بالتعاون مع منظمات إقليمية – نشأت مسائل جديدة تتعلق بمعايير التدخل ونفور من الدول الكبرى، ولا سيما الدول الدائمة العضوية في المجلس، من اخضاع مصالحها ومصالح حلفائها – أو المدينين لها – لمصالح السلم والأمن الأوسع.

إن الحاجة إلى تعزيز مجلس الأمن وجعله هيئة أكثر تمثيلا وتوحدا ونشاطا ولكن مع استمراره في كونه يعكس شكل القوة العالمية، أصبحت جلية. ويعتقد أيضا أنه من أجل أن يكون إصلاح وتعزيز مجلس الأمن ذوي مغزى، يجب أن يحقق بالمثل إصلاح وتنشيط ذوا مصداقية لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك، على نحو خاص، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة.

إن وفد إريتريا على اقتناع بأنه، إذا أريد لأي إصلاح أن يكون فعالا، يجب على مجلس الأمن أن يحوز على ثقة الدول الأعضاء بأن يكون ممثلا لكل الدول، غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها؛ ينبغي أن يضمن أن تكون قراراته – التي تؤثر بالضرورة على حياة الشعوب بطريقة مباشرة – مرتكزة على سيادة القانون واحترام الميثاق والصكوك الدولية الأخرى؛ يجب أن يحترم اتفاقات المعاهدات التي تكون الأمم المتحدة ذاتها طرفا فيها والتي بها اضطلعت بالتزام انفاذ قرارات نهائية وملزمة اتخذتها آليات قانونية أنشئت بناء على أمرها؛ يجب أن تكفل أن أعضاءها – خصوصا الأعضاء الدائمين – يتغلبون على الآثار المقيدة لمصالحهم الوطنية وأنهم يقومون بالاضطلاع بإخلاص بالمسؤولية الجماعية، مسؤولية تأمين السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم، دون خوف أو تحيز؛ يجب أن يكون بالفعل شفافا، وسهل الوصول إليه وتمكن مساءلته؛ يجب أن يستفيد من مساهمات غير الأعضاء – خصوصا أصحاب المصالح – في مسائل مثل منع نشوب الصراع، وصنع السلام، وحفظ السلام وبناء الثقة بعد انتهاء الصراع.

لهذه الأسباب فإن وفد إريتريا يؤيد موقف حركة عدم الانحياز حول توسيع عضوية مجلس الأمن في فئتيه الدائمة وغير الدائمة وأيضا القضاء التدريجي على حق النقض. لقد أعاق حق النقض فعالية مجلس الأمن؛ إن العملية التي تهدف إلى إنهاء حق النقض يجب أن تبدأ حتى نبدأ التكيف التدريجي لإنهائه الحتمي ولكن غير المتسرع.

تتوقف أي محاولة لإصلاح مجلس الأمن على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. يُحذر العالم من أن نظاما عالميا جديدا آخذا في التطور وأن ذلك النظام يجلب معه بذور الصراع المستقبلي وإمكانية نشوء حرب جديدة تتسم ببزوغ عهد جديد. هل لدينا وحدة المصالح والغرض حتى نواجه هذا التحدي؟

السيد كمونتشيك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): حيث أن الجمهورية التشيكية تشارك بصورة

نشطة عبر السنوات في المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن، أود أن أتقدم ببعض النقاط فيما يتعلق بذلك الموضوع.

منذ أكثر من ١١ عاما على بدء المناقشات حول توسيع مجلس الأمن، فإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وأمور أخرى ذات صلة بالمجلس لم يتمكن من تقديم حل واقعي ومقبول سياسيا يعزز من دور مجلس الأمن وأدائه لوظيفته. وفي ذلك الصدد، فإننا ننتظر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات، والتحديات والتغيير الذي ينبغي أن يضع إصلاح الأمم المتحدة – بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن – في السياق الأوسع للتهديدات والتحديات العالمية.

هنا، أود أن أؤكد من جديد وبإيجاز موقف الجمهورية التشيكية. إن بلادي تدعو إلى توسيع المجلس في كلتا فئتيه. وخيارنا أن يكون هناك ٥ مقاعد دائمة إضافية و ٤ إلى ٥ مقاعد إضافية في فئة غير الدائمين. ونعتقد أن معايير انتقاء الأعضاء الجدد الدائمين يجب أن تعكس النفوذ الشامل للمرشحين في الشؤون العالمية، مع مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية إن الاستعداد للمساهمة في تأمين السلم والأمن الدوليين والقدرة على تولي مسؤوليات مالية أكبر حاسمان بالنسبة للأعضاء الدائمين. نحن نؤيد، على وجه الخصوص، تطلعات كل من ألمانيا واليابان للحصول على مقعد دائم وتخصيص ثلاثة مقاعد دائمة جديدة إضافية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وليس هناك أي شك في أن أعضاء دائمين جددا من بين الدول النامية سيساعدون على زيادة مصداقية المجلس.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، نواصل تحبيذ خفض عدد المجالات التي يمكن أن يستخدم فيها حق النقض، من المحتمل أن يكون ذلك من خلال التزامات طوعية من قبل الأعضاء الدائمين وخطوات أخرى لا تتطلب بالضرورة تعديل الميثاق.

إن الجمهورية التشيكية تعتبر نفسها بلدا ذا عقلية إصلاحية. ليس لدينا مصلحة خاصة بنا في إصلاح مجلس الأمن سوى أن يضطلع المجلس بوظائفه بشكل أفضل وأن يتمتع بسلطات أكبر. إننا نشاطر وجهة نظر الأغلبية في أن تشكيل المجلس ينبغي أن يكيف مع الوضع الحالي للأمور. إن الوضع الحالي لا يمكن أن يستدام؛ وهو يقوض شرعية قرارات المجلس، ولهذا فإنه يتطلب اتخاذ إجراء. إن الكلمات يمكن أن تعتبر إجراءات إذا تبعتها إجراءات. دعونا نتخذ إجراءات بعد ١١ عاما من المناقشات.

السيد يانييث – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام الجمعية العامة في حضوركم، سيدي، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهانئ الخالصة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وأن أؤكد لكم أننا سنتعاون بصورة كاملة معكم لضمان نجاح عملنا.

يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/59/2) بالأمس على الجمعية العامة وهو التقرير الذي نؤيد ما ورد فيه تأييدا كاملا. إننا موقنون من أن التقرير يتضمن عناصر ذات أهمية بالغة لأعضاء المنظمة وستساعدهم في تقييم عمل المجلس. إلا أننا ندرك، كما ذكر فعلا أكثر من وفد، أن التقرير ينبغي أن يصبح أداة أكثر موضوعية وأكثر تحليلا لتشجيع المناقشة بشأن الطريقة التي يمكن بها تحسين أداء المجلس لوظائفه في المستقبل.

لقد أحرز المجلس فعلا تقدما بارزا في مجال ذي أهمية خاصة بالنسبة إلى وفد بلدي: وهو شفافية أساليب عمل المجلس وحوار أوثق مع أعضاء المنظمة الآخرين. ولا بد

للمجلس أن يُكثِر، ما أمكن، من ممارسة عقد جلساته العامة بأوسع مشاركة فعالة من كل الأطراف المهتمة بالموضوع قيد المناقشة.

وإسبانيا تلتزم التزاما راسخا بعملية إصلاح الأمم المتحدة كما ورد في إعلان الألفية. وفي هذا السياق، تؤيد إسبانيا الجهود المبذولة للسير قدما في عملية تنشيط الجمعية العامة، وتعتقد بأنه ينبغي إمعان التفكير في إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن وتكييف منظومة الأمم المتحدة برمتها لمواجهة التحديات الجديدة التي حملت الأمين العام، الذي نشيد بقيادته، على تعيين الفريق الرفيع المستوى الذي سيقدم تقريره في ١ كانون الأول/ديسمبر.

لقد كان إصلاح منظومة الأمم المتحدة من بين المسائل التي أدت إلى أكثر المناقشات حيوية في الجمعية خلال الأسابيع الأخيرة. ونحن على ثقة بأنه يمكن الآن إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالإصلاحات الملحة والضرورية، وأن كامل مجموعة مؤسسات المنظمة وآلياتها سوف تخضع للدراسة، كلما اقتضى الأمر تحسينها وجعلها أكثر فعالية. وإسبانيا مستعدة للإسهام في هذه العملية من خلال الأفكار والحوار البناء مع الدول الأطراف كافة.

وما من شك في أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تكتسي أهمية خاصة في إطار ذلك التفكير العام الذي يستهدف العمل الذي نحض عليه جميعا. ولكن علينا أن نوضح أنه رغم أهمية هذه المسألة، فإن تطورها في المستقبل لا يمكن أن يحدد المسار الشامل للإصلاح الأكبر الذي نعرف جميعا أن المنظمة بأسرها تحتاج إليه. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون الإصلاح الأوسع رهينة لنجاح أو فشل محاولات إصلاح مجلس الأمن.

وقبل أن أوضح المبادئ التي يسترشد بها الموقف الإسباني بشأن الإصلاح المحتمل لمجلس الأمن، أود أن أعرب عن شكري للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هنت، على قيادته عمل الفريق العامل المفتوح العضوية، ولنائبي رئيس الفريق، السفير لويس غاليغوس شريبوغا، من إكوادور، والسفير كريستيان فنافيزر، من ليختنشتاين. فتقريرهم (A/58/47) يوفر معلومات وتحليلات وأفكارا ذات أهمية بالغة بشأن البند قيد المناقشة.

وإسبانيا تود أن يستند إصلاح مجلس الأمن إلى تأمين المصالح الكبرى للمنظمة وتعزيزها، ولذلك، نأمل أن يتسنى تحقيق الإصلاح من خلال أوسع توافق ممكن في الآراء بين الدول الأعضاء، مما يعزز الصفة التمثيلية للمجلس كما يعزز ديمقراطيته وفعاليته وشفافية عمله.

ولبلوغ تلك الغاية تؤيد إسبانيا زيادة عدد الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بهدف تحسين الصفة التمثيلية للمجلس في الوقت الذي بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ١٩١ دولة. وعليه، فإننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين حتى يمكن تمثيل المناطق الجغرافية المختلفة على النحو الواجب في هذه الفئة المفتوحة لكل الدول الأعضاء، من خلال انتخابها بشكل دوري بواسطة الجمعية، مما يعزز ديمقراطية المجلس.

وزيادة عدد الأعضاء الدائمين ليس الخيار الوحيد، بطبيعة الحال، ولا هو أفضل ما يمكن تصوره. وإسبانيا لا تحبذ زيادة عدد الأعضاء الدائمين، سواء مع تمتعهم بحق النقض أو بدونه. وإن استحداث فئة جديدة من الأعضاء الدائمين بدون التمتع بحق النقض لن يعبر عن واقع المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين بأي حال من الأحوال. ونحن مستعدون بالتأكيد للنظر في الصيغ التي تسمح في ظروف معينة بفترات عضوية أطول في المجلس. ونحن مقتنعون بأن هناك دولا يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في عمل المجلس، ونحن على يقين بأنه يمكن إيجاد صيغ للتمثيل

تستجيب على الوجه الأمثل للمصالح العامة للأمم المتحدة بدون حاجة إلى منح دول بعينها امتياز الانضمام إلى فئة الأعضاء الدائمين في المجلس.

وإسبانيا تؤيد بحث مسألة حصر سلطة النقض في الأعضاء الدائمين، بهدف تعزيز فعالية مجلس الأمن وتيسير عملية صنع القرار فيه بغية منع قيام حالة تعرقل فيها دولة واحدة عمل المجلس. وفي هذا السياق، يمكن اقتراح صيغ أخرى، كأن يقتصر استخدام حق النقض على القرارات التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق أو اتخاذ قرار يقضي بأن سريان حق النقض يتطلب أن تمارسه دولتان على الأقل.

وتؤيد إسبانيا استمرار تطوير عمل المجلس بشكل يتسم بالانفتاح ويمكن الوصول إليه لصالح مزيد من الشفافية ولإظهار أن عمل المجلس يتم حقا باسم الدول الأعضاء – كما يقول الميثاق – ولصالح المجتمع الدولي، ومن ثم ينبغي أن يحظى بالإسهامات القيِّمة من الدول المهتمة.

ونؤيد الاقتراح الداعي إلى تعزيز تنسيق أفضل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكفالة الاستمرارية في عمل المنظمة نحو صون السلام وتوطيده، مع ضمان مسؤوليات واختصاصات كل هيئة من الهيئات وفقا للميثاق.

ونؤيد كذلك تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية التي تقوم بدور ذي صلة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها، بالأخص، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الأمريكية.

وتؤيد إسبانيا توسيع الحوار بين مجلس الأمن والمجتمع المدني، لاسيما المنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والاتحادات المهنية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يحسن مجلس الأمن الصيغ القائمة وأن يستكشف مبادرات إبداعية مثل الاجتماعات الدورية مع الأطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة خلال بعثاته في الميدان، وعقد حلقات دراسية موضوعية حول القضايا الراهنة ذات الأهمية للمجلس والمجتمع الدولي.

إننا نواجه تحديا جسيما، ونريد مواجهته بروح التوافق في الآراء بغية ضمان تماسك منظمتنا ودعمه. ونأمل أن تؤخذ مبادئنا الرئيسية المعلنة في الاعتبار في أي مناقشات قد تجرى في المستقبل حول الإصلاح المحتمل. ونعتقد أنها توفر بديلا جذابا وأكثر تمثيلا وديمقراطية بالنسبة للدول الأعضاء كافة، بينما يتلافى الامتيازات غير المبررة، ويفتح مجلس الأمن، تلك الهيئة الهامة، لمشاركة أوسع وأنشط من جميع الأعضاء في منظمتنا، كبيرهم وصغيرهم على حد سواء.

إننا نعرف عنكم، سيدي، التزامكم شخصيا بهذه العملية، ولذلك، نطمئنكم على تعاوننا الكامل.

السيد غاليغوس شريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود أن أعرب عن الشكر على عبارات الامتنان التي عبرت عنها وفود عديدة في هذه القاعة على العمل الذي اضطلع به الرئيس هنت ونائبا رئيس الفريق العامل، خاصة فيما يتعلق بتقرير الفريق العامل المعني بالتمثيل العادل في مجلس الأمن.

أكدت إكوادور في المناقشات السابقة على ضرورة إصلاح مجلس الأمن بغية مواجهة التحديات الحالية، التي تختلف تمام الاختلاف عن التحديات التي كانت قائمة عند إنشاء المنظمة بعد الحرب العالمية الثانية، قبل ما يزيد على ٥٠ عاما.

إن عالم اليوم مختلف تماما عن عالم ١٩٤٥. فاليوم، لا نواجه المشاكل بين الحكومات فحسب، وإنما أيضا تهديدات جديدة عابرة للحدود القومية مثل الإرهاب الدولي الذي يتطلب تنسيقا دوليا قويا وفعالا. إن جميع الدول، كبيرها وصغيرها، تواجه نفس المشكل.

إن وفد إكوادور ممتن لتقرير مجلس الأمن الذي عرضه رئيسه الحالي، المندوب الدائم للمملكة المتحدة. وإننا نعتبره تحسنا، لكننا نعتقد أنه يجب أن يتسم بطابع تحليلي أكبر. وإننا نرى أن إصلاح مجلس الأمن يتطلب تعديل ميثاق الأمم المتحدة. إنها الطريقة الوحيدة لإقامة هيكل دولي من شأنه أن يمكن المنظمة من أن تستجيب حقا لاحتياجات وتطلعات كل شعوبنا بلا استثناء.

إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها ليست كافية. علينا أن نبتكر آليات جديدة من شأنها أن تجعل مجلس الأمن أكثر فعالية في الوفاء بواجباته وأدائه لمقتضيات انتدابه. وفي نفس الوقت، يجب أن تنفذ القرارات التي يتخذها من طرف المجتمع الدولي برمته.

إن الإصلاح يجب أن يستلزم كذلك تعريفا جديدا لاستعمال القوة ولاستعمال حق النقض. وتعتقد إكوادور أنه يجب أن لا يكون حق النقض موجودا في منظمة تقوم على التعددية والديمقراطية وتعتبر كل الدول داخلها متساوية. لقد كان حق النقض امتيازا ضروريا في الوقت الذي تم فيه تأسيس المنظمة، لكن الظروف تغيرت. إن استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله أدى إلى ممارسة السلطة بطرق تثير القلق، على سبيل المثال ما يصطلح عليه الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ''التصويت الصامت'' الذي يستعمله الأعضاء الدائمون. ينبغي القضاء على هذا التهديد للمساواة بين الدول.

يجب أن يصبح مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية. وينبغي له أن يتحرك في اتجاه الفعالية. ويجب أن يتجنب الانحراف نحو ممارسة صلاحيات تشريعية لا تدخل ضمن انتدابه. وكل هذه التغييرات يمكن إجراؤها إذا توفرت الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. ويتحتم علينا أن نثابر للوصول إلى قرارات توافقية من شأنها أن تضمن فعالية النظام الدولي في السعي إلى السلام.

ستكون سنة ٢٠٠٥ أفضل سنة لنا نحن الدول الأعضاء لاتخاذ قرارات بشأن تغييرات على هذا القدر من الأهمية تمكن المنظمة من قيادة المجتمع الدولي.

وتجدد إكوادور تأكيد رغبتها في التعاون معكم، سيدي الرئيس، والمساهمة بتفان وعمل شاق في كل الأنشطة الرامية إلى إجراء إصلاحات هيكلية للمنظمة، لأننا مقتنعون بأن هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى مجتمع دولي أكثر ديمقراطية وإنصافا.

السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلادي أن يشكر من خلالكم السفير إمير جونز باري، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عرضه تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسفير ليختنشتاين فينافيسر وسفير إكوادور غاليغوس شيريبوغا على روح الزعامة التي تحلا بها في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

إن قضية التمثيل العادل ليست مسألة جديدة بالنسبة للجمعية العامة. لكن هذه المسألة، إلى جانب القضايا المتصلة بإصلاح وتنشيط الأمم المتحدة، لم تكتس في أي وقت آخر من العقد الأخير أهمية أكبر. ومنذ الإشارة الواردة في بيان الأمين العام كوفي عنان في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة إلى ''مفترق الطريق''، أصبح المجتمع الدولي أكثر

حساسية ووعيا بالإمكانية الجلية بأن التغييرات التي تمس الحاجة إليها يمكن تحقيقها عمليا. إن التفكير في أنه يتعذر إجراء التغييرات لا يمكن إلا أن يعيدنا إلى الحوار الذي لا نهاية له والذي طال أمده والذي تعودنا عليه جميعا.

لقد ولدت الأمم المتحدة من رماد حروب رهيبة تم التعهد بعدها أنه لا يجوز لنا أبدا، نحن الأسرة الإنسانية، أن نترك هذه الكوارث تحدث من جديد.

وللأسف – بالرغم من أنه لم تحدث حروب عالمية – فإن اندلاع العديد من الصراعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يعني أن على المجتمع الدولي أن يبقى منخرطا في عملية منع الصراعات وضمان سيادة السلام. ثمة حاجة إلى اتفاق جديد بشأن المسؤوليات المشتركة لدعم قواعد السلام والأمن الدوليين.

ومثلما نرى الحاجة إلى معالجة الصراعات وإيلائها الأهمية حالما تظهر وأينما ظهرت، فإننا نرى كذلك الحاجة إلى منع الصراعات وإيلائه الأهمية. وبالتالي تصبح أهمية عمل مجلس الأمن أكثر وضوحا بالنظر إلى الانتشار الحالي للصراعات. فجدول أعمال المجلس يواصل التضخم، مع عقد العديد من المناقشات المكرسة لمواضيع معينة، كما أن أهميته ازدادت، خاصة بالنسبة إلى الجمعية العامة. لكن ذلك لا يعفي الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها.

إن تنشيط الجمعية العامة يكتسي، في نظرنا، نفس القدر من الأهمية التي تكتسيها الحاجة إلى التصدي لقضية التمثيل العادل في مجلس الأمن وإصلاحه.

وتفترض قضية التمثيل العادل أن هناك جورا في بنية مجلس الأمن. وفي الواقع ذكر العديدون سلفا في هذه المناقشة أن مجلس الأمن ولد في فترة مختلفة وأن شكله المعاصر لا بد أن يعبر عن حقائق اليوم. وبالتالي، يجب أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا للمجتمع العالمي اليوم.

ولئن كنا نكرر موقفنا بأن اليابان وألمانيا تستحقان مقعدين دائمين في مجلس الأمن، فإننا نعتقد كذلك بأنه يجب تمثيل كل المناطق بشكل عادل. ونؤكد أنه يجب تخصيص مقعد دائم لكل واحدة من المناطق التالية: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وبالمثل يجب تخصيص أربعة مقاعد إضافية لنفس المناطق في فئة الأعضاء غير الدائمين.

وفيما يتصل بحق النقض، نؤيد الرأي بأنه لئن كان كل الأعضاء الدائمين يجب أن يتمتعوا به، فإن استخدامه ينبغي أن يحصر في قضايا الفصل السابع. كما نعتقد بأن حق النقض، حيث يقترح أن يستخدم في مجالات أخرى، وخاصة في مجلس الأمن بعد إصلاحه، يجب أن لا يستخدم إلا عندما تتفق دولتان أو أكثر على استخدامه بتلك الطريقة.

ختاما، تبقى الحقيقة أن عضوية مجلس الأمن ليست متاحة لكل الدول الأعضاء. وتاريخ الـ ٥٨ سنة من عمر الأمم المتحدة ومجلس الأمن يشهد على هذه الحقيقة.

ومما يتسم بالأهمية، بالنسبة للدول الأعضاء، أن يكون لها صوت في مجلس الأمن. لكننا ربما يخدمنا بشكل أفضل الأعضاء الآخرون الذين يمتلكون القدرة على أن يصبحوا أعضاء فعالين في مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن العضوية محدودة – حتى داخل مجلس أمن بعد الإصلاح – فلن يكون مناسبا في رأينا، افتراض أن اهتمام الأعضاء الأولي في مجلس الأمن منصب على خدمة مصالحها الوطنية ليس إلا.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أنوه بمثال عضوية أيرلندا سابقا في مجلس الأمن، فعضويتها مؤشر جيد على ما تستطيع أن تقوم به دولة عضو من أجل الآخرين إذا توفرت النوايا الحسنة.

السيد ستاغنو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عرضه تقرير تلك الهيئة على الجمعية العامة. كما نثني على جهود مجلس الأمن الرامية إلى جعل هذه الوثيقة أكثر إيجازا وتحليلا ونحثه على السير قدما في نفس الاتجاه.

إن مناقشة اليوم تضطلع بدور لا غنى عنه في أداء هذه المنظمة أعمالها. وحسب المبدأ الوارد في الميثاق، والذي يقضي بالتوازن بين السلطات بين مختلف الهيئات، مطلوب من مجلس الأمن أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة. وعلى الجمعية، تبعا لذلك، واجب أن تفحص بتمعن عمل مجلس الأمن خلال السنة المنصرمة، مع الثناء عليه لنجاحه وتبيان أي مجالات محددة يتطلب عمل المجلس فيها التحسين أو التغيير.

إن مجلس الأمن هيئة تنفيذية قادرة على التصرف بسرعة، ومؤهلة لمعالجة حالات بعينها تشكل تهديدا وشيكا للسلم والأمن الدوليين. وإن مجلس الأمن هو في أحسن وضع يؤهله لاتخاذ التدابير الفعالة في حالات الطوارئ. أما الجمعية العامة، من جهة أخرى، فإنها الهيئة التداولية العمومية للمجتمع الدولي. والجمعية وحدها هي التي تعرب، بحزم وبشكل نهائي، عن آراء بلدان العالم كافة. والجمعية وحدها هي التي تتمتع بالشرعية التي يضفيها عليها تشكيلها العالمي والديمقراطي. وبما أن المجلس يتصرف بالنيابة عن أعضاء المنظمة، بموجب الفقرة ١، المادة ٢٤ من الميثاق، فيجب عليه أن يقدم تقارير دورية إلى الجمعية بخصوص أنشطته.

وفي هذا الصدد، تؤيد كوستاريكا، بصفة عامة، العمل الذي اضطلع به المجلس خلال السنة المنصرمة. لقد ساهم عمل المجلس، من البحر الكاريبي إلى جنوب المحيط الهادئ ومن القرن الأفريقي إلى البلقان، في تخفيض التوتر الدولي وبناء السلام. ويسر توزيع المساعدة الإنسانية في هايتي. وشجع على المفاوضات السياسية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في تيمور – ليشتي. تلك إنجازات هامة لا يجوز إلقاء نظرة عابرة عليها فحسب.

لكن عمل المجلس، في مجالات أخرى، يتطلب التحسين أو تغيير مجال التركيز فيه. ويتعشم بلدي أن يرى المجلس يعمل بقدر أكبر من الحزم في تعزيز السلام في الشرق الأوسط. وكنا نفضل إجراءه قدرا أكبر من المشاورات والتنسيق مع الآليات الإقليمية في حالة هايتي. ونود أن نرى المجلس يتصرف بمزيد من الحصافة فيما يتعلق باعتماد المعايير العامة. إن مجلس الأمن ليس هيئة تشريعية. وحسب ما جاء في الميثاق، لا تتجاوز ولايته حالات محددة أو نزاعات معينة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. فوفقا للميثاق، لا يجوز للمجلس أن يعتمد تدابير ملزمة إن لم تكن موجهة لتسوية صراعات معينة. وإن اعتماد المعايير العامة أمر يقتصر على المجتمع الدولي في مجموعه على أساس معاهدات مبرمة عن طريق التفاوض أو على أساس التكوين التدريجي للأعراف الملزمة.

أما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي، فمن الضروري أن يستجيب المجلس لطلب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وأن يكرس حقوق الإنسان باعتبارها حجر زاوية في مكافحة الإرهاب. ويجب على المجلس أن يتأكد من كون كل التدابير المعتمدة في مواجهة الإرهاب الدولي تتوافق مع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما مبدأ اتباع الإجراءات القانونية الأصولية وعدم الإعادة القسرية. ومما لا غنى عنه أن يعتمد المجلس مبادئ توجيهية واضحة حتى يكون إدراج أسماء الأشخاص في قوائم الجزاءات أو حذفها منها، أكثر احتراما للمعايير الدولية العليا المتعلقة بالقرائن والإجراءات القانونية الأصولية.

وتحيي كوستاريكا لجنة مكافحة الإرهاب على عملها. فهذه الهيئة وهي هيئة مخصصة أنشئت بصفة مؤقتة، تضطلع اليوم بدور بارز في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة تلك الجريمة. غير أننا نؤمن بأن محاربة الإرهاب يجب أن تصبح من الأنشطة الدائمة للأمم المتحدة. ولذا، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن يعهد بهذه المهمة إلى هيئة دائمية ومهنية ومحايدة تحتل مكانها في صميم الهيكل الدستوري لمؤسستنا. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بالاقتراح الذي قدمه رئيس كوستاريكا، أبيل باتشيكو دي اسبرييا، في ٢٢ أيلول/سبتمبر، والذي يدعو إلى استحداث منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لمكافحة الإرهاب. وقد ورد هذا الاقتراح في الوثيقة A/59/383.

وفيما يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، نناشد مجلس الأمن أن يحترم بشكل تام الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من القسم باء من المادة الثالثة وفي القسم جيم من المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمادة السادسة من اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

كذلك نحث المجلس على تقليص عدد طلبات الحصول على المعلومات التي يرسلها إلى الدول الأعضاء، مع التركيز فقط على الدول التي تكون تقاريرها ناقصة أو التي تتوفر قرائن على أن تنفيذها للتدابير اللازمة غير ملائم فعلا.

وينبغي لمجلس الأمن كذلك أن يخفض من عدد المناقشات المواضيعية التي يجريها. وينبغي أن يركز فقط على المواضيع المرتبطة مباشرة بالحالات التي تعرض بصورة محددة السلم والأمن الدوليين للخطر. فكثير من هذه المواضيع، نظرا لطبيعتها، ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وليس مجلس الأمن.

كما نحث مجلس الأمن على تقديم تقارير خاصة للجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٣٤ من الميثاق، كلما رغب في تكوين بعثة لحفظ السلام وكلما عدل ولاية تعديلا جوهريا أو أنشأ نظاما جديدا للجزاءات. كذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم تقريرا للجمعية العامة كلما استخدم حق النقض بخصوص مشروع قرار. وعلى الجمعية العامة، عند القيام بوظائفها، أن تدرس تلك التقارير بإمعان لتعتمد توصيات، في نطاق اختصاصاتها، تدعم قرارات مجلس الأمن أو تعوض عن عدم التصرف كلما مورس حق النقض.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نعتقد أن من الضروري أن تنفذ بالكامل المبادئ المكرسة في الميثاق بالفعل، وخصوصا منها مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول والتوزيع الجغرافي العادل. ومن الجلي من هذا المنظور، أن التشكيل الحالي للمجلس غير ديمقراطي، إذ أن مجموعة إقليمية واحدة، تمثل نسبة ١٤,٧ في المائة من الدول الأعضاء، تتوفر لديها نسبة ٦٠ في المائة من حق النقض ونسبة ٣٣ في المائة من العضوية في مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، لا تحصل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تمثل مجتمعة نسبة ٧٤,٣ في المائة من الدول الأعضاء، إلا على نسبة ٥٣ في المائة من عضوية المجلس. وفي مجموعتنا، مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لم تتمتع ١٤ دولة، أي نسبة ٤٥ في المائة من عضوية مجموعتنا، بعضوية مجلس الأمن قط. وتبين هذه الإحصائيات أن إصلاح مجلس الأمن أمر مستعجل.

غير أنه خلال السنوات العشر الماضية، تركزت عملية إصلاح مجلس الأمن في معظمها على إنشاء مقاعد دائمة جديدة. ولهذا اقتُرحت خلال السنوات القليلة الماضية، مبادئ مختلفة، يتم الارتكاز عليها في اختيار الأعضاء الدائمين الجدد. فقد اقترح البعض أن يؤخذ حجم السكان في الاعتبار، بينما قال البعض الآخر أن ما يجب اعتباره هو

مساهمة المرشحين في الميزانية. بينما اعتد آخرون بأهمية المشاركة في عمليات حفظ السلام أو التنمية الاقتصادية. كل تلك المبادئ سليمة؛ غير أننا إذا أردنا تطبيقها كلها في نفس الوقت، فإن عشرات الدول تستحق أن تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن بكل شرعية. وهذا لن يكون ممكنا من وجهة نظر عملية.

وبالتالي فإننا إذا أردنا حقا إصلاح المجلس، علينا أن نركز، في الوقت الحالي، على زيادة عدد الأعضاء المنتخبين. وفي هذا الصدد، تؤيد كوستاريكا إنشاء ١٠ مقاعد جديدة غير دائمة في مجلس الأمن على الفور، ثلاثة منها تخصص لأفريقيا، وثلاثة لآسيا، وواحد لأوروبا الشرقية، وواحد لأوروبا الغربية ودول أخرى ومقعدين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكن أن نفكر في إمكانية زيادة عدد المقاعد الدائمة بعد بضع سنوات عندما يستقر الوضع الدولي.

في الختام، يرى وفدي أنه ليس من المستحسن تعديل الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من الميثاق. فحظر إعادة الانتخاب الفوري ضمانة للديمقراطية تمكن الدول الأصغر من أن تحصل على عضوية مجلس الأمن ولو مرة واحدة في تاريخها.

السيد دزونديف (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان قصير في المناقشة المشتركة لتقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

ويود وفدي أن يرحب بعقد عدد من الاجتماعات المفتوحة لمجلس الأمن خلال السنة الماضية. وذلك النهج يحسن من جودة عمل المجلس، ويسهم حتما في عملية صنع القرار. كما يضفي المزيد من الشفافية على عمل المجلس.

وفيما يتعلق بمسألة الشفافية، دعوني أذكر بأهمية أن يجري مجلس الأمن مشاورات مبكرة مع الدول الأعضاء قبل اتخاذ قرارات تؤثر عليها. وقد يسهم ذلك في فهم أفضل لا لعمل المجلس فقط، بل أيضا لآثار القرارات التي يتخذها وامتثال الدول الأعضاء لها.

إن الممارسة المتمثلة بعقد اجتماعات مفتوحة دليل على التغيير في أنماط عمل المجلس، مع أن بإمكان المرء الدفع بأن المسائل لا تقع فورا ضمن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. إلا أن جهود حفظ السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن ينظر إليها اليوم في سياق دور المجلس وممارسته التقليديين فقط، كما كان يحدث في الماضي، ولكن أيضا في سياق مواجهة المشاكل التي تسبب الصراعات، والتي لا تقل أهمية عن مواجهة التهديدات المباشرة نفسها. إن الوعي بحقيقة أن العالم يتغير وأننا نواجه تحديات جديدة، يبرر النهج الجديد الذي يتبعه مجلس الأمن. وتلك حجة أخرى لصالح ضرورة إصلاح مجلس الأمن حتى يصبح هيئة أكثر مصداقية وتمثيلا.

ويتطلع وفدي كغيره من الوفود، إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ويجب أن يقدم التقرير اقتراحات بشأن إصلاح مجلس الأمن، من بين مسائل أخرى تكتسي أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة الجديد ومدى استجابتها. وينبغي أن تناقش تلك الاقتراحات مناقشة مفتوحة بين الدول الأعضاء، بهدف التوصل إلى نتائج عملية المنحى، والسعي قدر الإمكان إلى التوصل إلى اتفاق عام.

وبالنظر إلى الدور الجديد المتزايد لمجلس الأمن، يمكن للمرء أن يثير بصورة مشروعة مسألة إصلاح المجلس، خاصة فيما يتعلق بضرورة توسيع عضويته. فالمداولات بشأن تلك القضية في السنوات الأخيرة، وكذلك المناقشة الجارية في هذه الدورة، أدت بنا إلى الاقتناع بأن هناك رأيا منتشرا بشكل واسع بين أعضاء الأمم المتحدة يقول إنه في هذا العصر الجديد، ومع التسليم بالحقائق الجديدة، ومواجهة التحديات

الجديدة، ثمة ضرورة لإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. وينبغي لذلك التوسيع أن يعطي المجلس المزيد من المصداقية وأن يساهم في فعالية عمله.

ويرى وفدي أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن عبر زيادة عضويته من بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، لضمان تمثيل جغرافي أفضل وتعزيزه جوهريا أيضا. وكما قال الرئيس كرفنكوفسكي أثناء المناقشة العامة هذا العام، في الجلسة العامة التاسعة، تؤيد مقدونيا زيادة عدد الأعضاء من الفئتين، الدائمة وغير الدائمة.

بيد أن دور وعضوية مجلس الأمن الموسع يجب أن لا يقللا من أهمية دور الجمعية العامة أو يؤديا إلى حجبه. ومع إدراكنا لأهمية إصلاح مجلس الأمن، نحن بحاجة أيضا إلى تعزيز دور الجمعية العامة ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد مكدونلد (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إن النقاش الذي نجريه اليوم خطوة نرحب بها من أجل التوصل إلى جدول أعمال أكثر تركيزا وتماسكا لعمل الجمعية العامة. وتؤيد أيرلندا التحسينات الأخيرة في أساليب عمل مجلس الأمن، وهي تؤمن إيمانا راسخا بالحاجة إلى المزيد من التطوير.

وقبل سنة أعلن الأمين العام إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ليقدم توصيات بشأن إصلاح نظام الأمن الجماعي. ونحن ننتظر تقرير الفريق وتوصيات الأمين العام التي ستليه.

غير أن المطلب الأساسي هو نظام للأمن الجماعي أكثر فعالية. وكما قال وزير خارجية بلدي في خطابه هنا الشهر الماضي في الجلسة العامة الثامنة، يتطلب هذا النظام المشروعية الفريدة التي توفرها أمم متحدة فعالة ويوفرها ميثاقها. وقد بات واضحا جدا الآن أن تشكيلة مجلس الأمن عادت لا تعبر عن الحقائق الجغرافية العالمية. وفي هذا السياق، قال وزير خارجية بلدي إن إجراء زيادة متواضعة ومتوازنة إقليميا في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين له ما يبرره.

لكن مهما كان حجم مجلس الأمن وتشكيلته، فإن التزام الدول الأعضاء بالامتثال لقرارات المجلس الخاصة بصون السلم والأمن الدوليين يبقى الأساس المتين لنظام الأمن الجماعي. وتؤمن أيرلندا إيمانا راسخا بأن هذا النظام بحاجة إلى الدعم عبر المزيد من التعاون الملموس المجدي بين أعضاء الأمم المتحدة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، يعد تقرير المجلس المعروض علينا اليوم (A/59/2)، طريقا يمكن اتباعه. وهذا التقرير كامل وغني بالمعلومات. إلا أنه يفتقد إلى العناصر التي تركز بشكل أكبر على الجوانب السياسية والتحليلية التي نرى أنها ستساهم في إجراء مناقشة أغنى بالمعلومات وأكثر فائدة.

الحاجة إلى ذلك النوع من النقاش الموضوعي أكبر نظرا إلى أن تفسير مجلس الأمن للسلم والأمن الدوليين اتسع وانتقل إلى مجالات شبه تشريعية. وعندما ننتقل إلى ذلك المجال الأكثر تعقيدا، بما يترتب عنه من عواقب على مواطني الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تزداد حاجتنا إلى منهجية تمكن كل دولة من الدول الأعضاء من تقديم شرح واضح لأساليب وحيثيات القرارات المتخذة في نيويورك بطريقة تفهمها هيئات الناخبين عندنا.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن تفسح الجلسة السنوية في هذا المحفل الفرصة للدول الأعضاء لإجراء نقاش بشأن الاتجاه الاستراتيجي للمجلس. بل إن الحاجة أكبر إلى إبداء شعور أوسع بالملكية والمسؤولية التي يمكن أن يتقاسمها جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد لا يكون من الممكن واقعيا تحقيق ذلك إلا بعد جهود يحتاج مجلس الأمن إلى سنة كاملة لإتمامها في سبيل إشراكنا جميعا في العمل الجاري حاليا.

ويرحب وفدي طبعا بالخطوات التي اتخذت لخلق إحساس أكبر بالالتزام؛ ونرحب بجميع الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لبلوغ تلك الغاية. كما نرحب بأي تطور في الحوار مع المنظمات الإقليمية. وترحب أيرلندا بالدور المتنامي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إدارة الأزمات، تحت السلطة الكاملة لمجلس الأمن.

وبينما ننتظر نتيجة عمل الفريق الرفيع المستوى، والاعتماد الرسمي لإصلاحات متوازنة فيما يخص نظامنا للأمن الجماعي، يبقى وفدنا مستعدا لدعم الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لإشراك كل الأعضاء على نحو أفضل في عمل الأمم المتحدة.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن تقدير وفدي الصادق للسير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن عن الشهر الجاري، على عرضه تقرير مجلس الأمن السنوي عن الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (A/59/2). ويزودنا هذا التقرير بمعلومات عن الأنشطة التي عالجها المجلس في العام الماضي بالنسبة لمجموعة واسعة من المسائل. وقد احتلت الحالة في العراق، وفي الشرق الأوسط، وأفغانستان، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودارفور بالسودان مكانا بارزا على أعمال المجلس.

ويجمل التقرير أيضا الجهود التي يبذلها المجلس ليشرك في أعماله عموم أعضاء الأمم المتحدة. ومن التغييرات الإيجابية التي طرأت على مدى فترة من الزمن عقد مناقشات مفتوحة بشأن المسائل ذات الاهتمام الواسع، وتقديم إحاطات إعلامية شهرية من رئيس المجلس لرئيس الجمعية العامة، وإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات.

وتثني نيبال على تلك التحسينات وتشجع المجلس على مضاعفة جهوده لإثراء تقاريره من حيث الموضوع وجعل نهجه أيسر استعمالا. بيد أن التقرير يقصر كثيرا عن الوفاء بالتوقعات المعقولة من جانب غير الأعضاء بأن يتيح المجلس نظرة تحليلية أعمق على طريقة عمل المجلس. وطال انتظار الاستجابة لمطالبة عامة أعضاء الأمم المتحدة للمجلس في هذا الصدد. ولا ينبغي للمجلس أن يقنع قط بما أنجزه. فما زالت الحاجة ماسة إلى تحسين الشفافية والكفاءة والفعالية في أعماله.

وقد كان الافتقار إلى الشفافية في أعمال المجلس نقطة خلاف رئيسية مستمرة بين الأعضاء الدائمين وعامة أعضاء الأمم المتحدة. ونفهم أنه يتعين على المجلس إجراء مشاورات تتسم بالكتمان بين الفينة والفينة وصولا إلى قرارات عاجلة ودقيقة. ولكن لا يزال من الصحيح أنه لا يستطيع تحقيق أهدافه بنفسه وأنه يجب أن يعتمد في حسن أدائه لعمله على حسن النية والدعم والامتثال من جانب المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ولا يمكن للمجلس أن يحظى بهذه الأمور ما لم يمد يده إلى جميع الأعضاء ويتيح لهم المشاركة في مراحل مختلفة من عملية صنع القرار. وهكذا يصعب تبرير الدرجة الحالية من التكتم في أعمال المجلس، بل إن تقديرها أكثر صعوبة.

ومن الأمثلة على ذلك عمليات حفظ السلام. فللمجلس الآن ١٦ بعثة متناثرة في أرجاء العالم، بما في ذلك البعثات السياسية، ترمي إلى حفظ السلام وتيسير العمليات السياسية في البلدان المضطربة. ويوفد ما يزيد عن ١٠٠ بلد جنودا أو موظفين في تلك البعثات. وهي مهمة بالغة الضخامة، ولا يمكن لمجلس الأمن أن ينجزها بدون التعاون الطوعي من البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بالتمويل.

وتؤيد نيبال بعثات حفظ السلام في ليبريا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبوروندي وكوسوفو وأفغانستان وغيرها من البلدان التي يكتنفها الصراع. ونرحب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حفظ السلام وتعزيز الاستقرار الإقليمي، ونشدد على ضرورة صبغ تلك الآلية بالطابع المؤسسي.

ونيبال شريك فعلي للأمم المتحدة منذ أكثر من أربعة عقود في جهودها لحفظ السلام. ونعتز بأن ما يزيد عن ٤٥ ٠٠٠ من رعايا نيبال سبق لهم الخدمة بين ذوي الخوذات الزرق، وأبلوا بلاء ممتازا. فبذل سبعة وأربعون من النيباليين الشجعان أرواحهم خدمة للإنسانية والسلام.

ويجري حاليا نشر ما يزيد على ٦٠٠ ٢ من عناصر الأمن النيبالية في ١٢ بعثة، وبحلول نهاية هذا الشهر، من المحتمل أن يرتفع عددهم حتى يتجاوز ٢٠٠ ٣ فردا. والكثيرون منهم يعملون في أشق المناطق بأكثر البعثات تعقيدا. وتقدر الأمم المتحدة والبلدان المضيفة التزامهم الراسخ إزاء السلام وخدمتهم الممتازة في سبيله.

ومن دواعي القلق الخطير أن أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، في الآونة الأخيرة لا ينشرون سوى القليل من جنودهم أو لا ينشرون أحدا منها في عمليات حفظ السلام، رغم تمتعهم بالعضوية الدائمة وبحق النقض استنادا إلى فرضية أنهم العناصر الرئيسية في صون السلام والأمن الدوليين. وتحث نيبال الأعضاء الدائمين في المجلس على المساهمة بعدد كبير من القوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ويساور نيبال القلق لأن مجلس الأمن يتعدى على اختصاصات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدخول إلى حيز المسائل الموضوعية. وأكثر إثارة للقلق من ذلك إغارات مجلس الأمن المتزايدة في الساحة التشريعية، مستعينا بالفصل السابع من الميثاق. فهذا التعدي يقوض مبادئ القانون الدولي القائمة وعملية إبرام المعاهدات، ويقتطع من ولاية الجمعية العامة.

وقد فرضت مختلف قرارات مجلس الأمن التزامات بالتنفيذ والإبلاغ على الدول الأعضاء. والقرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) بعض منها. وتبذل نيبال قصارى وسعها لتنفيذ تلك القرارات والإبلاغ في الموعد المحدد. ولكن القيود التي تفرضها الموارد تجعل استمرارنا في الامتثال أمرا بالغ الصعوبة. وعليه ينبغي أن يمد المجلس يد المساعدة لنيبال وغيرها من أقل البلدان نموا في حشد الدعم والمساعدة على الصعيد المالي والتقني من أجل بناء قدراتها وسد الفجوة في الموارد.

وتثني نيبال على العمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وتشيد بالمبادرة التي اتخذها الرئيس السابق للجمعية العامة. ويتمثل موقفنا في وجوب الاتفاق على جميع المجالات الستة التي حددها الفريق العامل، وهي حجم المجلس، والتمثيل الإقليمي، والمعايير، والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والقابلية للمساءلة، واستعمال حق النقض، حتى نتوصل إلى توافق آراء ناجع لإصلاح المجلس.

وتؤيد نيبال منذ عدة سنوات زيادة عضوية مجلس الأمن، سواء في الفئة الدائمة أو غير الدائمة، لجعل المجلس أكثر فعالية وتمثيلا. كما ندعو أيضا بقوة لمزيد من الشفافية والديمقراطية في أعمال المجلس.

وتمشيا مع هذا، ينبغي أن يزيد المجلس زيادة محدودة للمحافظة على سرعة تحركه وفعاليته، ويجب الإبقاء على النسبة ٢:١ الحالية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

وتشارك البلدان الكبرى كأعضاء غير دائمين في المجلس دائما بتواتر أكبر من البلدان الصغرى. الأمر الذي من شأنه أن يجعل المجلس ديمقراطيا بحق هو إتاحة الفرصة للدول الصغيرة للمساهمة في أعمال المجلس. ويجب أن يكفل هذا في المجلس الموسع.

وأود أن أوجه اهتمام الدول الأعضاء إلى البيان الذي أدلى به رئيس وفد نيبال في المناقشة العامة. فقد شدد في بيانه على أن آمال بعض الدول الأعضاء في الحصول على العضوية الدائمة، ومنها الهند واليابان وألمانيا والبرازيل جديرة بالنظر الجدي. وأؤكد مجددا البيان الذي أدلى به الوزير. ويجب أن يكون لأفريقيا أيضا مقعد دائم في المجلس الموسع.

وستكون الذكرى السنوية الستون فرصة مناسبة لتحويل مجلس الأمن. وبنهاية هذا العام، سيكون الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير قد قدم تقريره مما يتيح للدول الأعضاء وقتا كافيا للتفكير في توصياته. ولكن إذا أخفقت الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء على توسيع فئة الأعضاء الدائمين، فحينئذ لا بد من بذل جهود لتوسيع فئة الأعضاء غير الدائمين، مع انتظار زيادة عدد الأعضاء الدائمين.

وتؤمن نيبال بأن المجلس، طبقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤، والفقرة ١ من المادة ١٥، من الميثاق، مسؤول عن إبلاغ الجمعية العامة بالتدابير التي يتخذها لصون السلام والأمن الدوليين. والجمعية مفوضة بتقديم التوجيه للمجلس. وبالتالي، لا بد أن تتحمل الجمعية المسؤوليات الخاصة بها.

وينبغي أن يكون أعضاء المجلس مسؤولين أمام العضوية الواسعة للأمم المتحدة وينبغي أن يتمكنوا من التسامي فوق مصالحهم الوطنية. وفي هذا السياق، فإن الطريقة التي يستخدم بها حق النقض لا توحي بالثقة وتضعف مصداقية المجلس بوصفه حكما غير متحيز في مجال السلام والأمن الدوليين. والواقع أن نيبال تؤيد بشدة إلغاء حق النقض في نهاية المطاف وتناشد الدول الأعضاء الاتفاق على صيغة لترشيده ريثما يتم إلغاؤه.

إن اتخاذ تدابير حازمة لجعل مجلس الأمن قيما على السلام والأمن الدوليين أمر جوهري، وهو الهدف الذي أنشئ من أجله المجلس. وسيعزز بذل جهود متضافرة لتحقيق الهدف الجماعي للبشرية المجلس والأمم المتحدة بأسرها. وهذا هو التحدي الذي يجابهنا الآن.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن الترحيب بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/59/2، الذي عرضه اليوم السير إمير جونز باري. وألاحظ أن التقرير يشير مرة أخرى إلى عبء العمل المتزايد للمجلس. والأمر الذي يدعو إلى التشجيع هو أن المجلس، بالرغم من هذا، عقد عددا من الجلسات المفتوحة خلال العام. ويحدوني أمل قوي في أن تستمر هذه الممارسة وأن توسع، إذا أمكن ذلك.

والسويد بدورها مؤيد قوي لإصلاح مجلس الأمن. ونؤمن بأنه، بينما يتغير العالم، لا بد أن يتغير المجلس أيضا. ولا بد أن يتمكن المجلس من إدارة التغيير بغية أن يبقى صالحا وتمثيليا وكفؤا. ولا بد أن يكيف تشكيله لكي يصبح انعكاسا لعالم اليوم ولكي يتصدى لتحديات اليوم العالمية.

وما فتئت المناقشة حول إصلاح مجلس الأمن مستمرة خلال عقد من الزمان. وبينما نقترب من مؤتمر القمة الهام الذي يعقد هذا العام، فإن الوقت قد حان لكي نتوصل إلى اتفاق. وإذا فشلنا الآن، فقد نفشل لفترة طويلة مقبلة. والسويد على استعداد لتحمل مسؤوليتها.

ومن حسن الطالع، أننا شهدنا، هذا العام، إحراز بعض التقدم في المناقشة. وينسب كثير من الفضل للأمين العام، الذي كان، بإنشائه الفريق الرفيع المستوى المعني

بالتهديدات والتحديات والتغيير، مفيدا في إيجاد الزخم السياسي اليوم. ونثق بأن توصيات الفريق، التي ستصدر في كانون الأول/ديسمبر، ستكون محددة وابتكارية وجريئة. وينبغي أن تزودنا هذه التوصيات بالزخم، وتمكننا بالتالي من بناء توافق في الآراء على الإصلاح الرئيسي لمجلس الأمن، وتمهد الطريق لاتخاذ قرار رسمي في الدورة المقبلة للجمعية العامة. وينبغي أن نستفيد من هذه الفرصة المتاحة الآن.

لقد دأبت السويد على مر السنين على المشاركة النشيطة في المساعي الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء على إجراء إصلاح شامل. ونبقى ملتزمين بذلك الهدف. ونؤمن بأن المجلس لكي يضطلع بدوره الجوهري في نظامنا للأمن الجماعي فلا بد له من أن يكون شرعيا ووثيق الصلة بالواقع. ويمكن تحقيق ذلك بتوسيع عضوية مجلس الأمن لجعلها أكثر تمثيلا.

منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة برز عدد محدود من البلدان في جميع أرجاء العالم بوصفها دولا سياسية واقتصادية رئيسية. وينبغي أن تمنح تلك الدول دورا في عمل مجلس الأمن يتناسب مع أهميتها. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يضمن مجلس الأمن الموسع مصالح البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكخيار للمستقبل، فإن السويد لا تستبعد تخصيص مقعد مشترك للاتحاد الأوروبي.

وينبغي ألا يسمح لتوسيع مجلس الأمن بتقويض كفاءة المجلس. ويمكن أن يكون تقييد استخدام حق النقض طريقة لجعل عمل المجلس أكثر فعالية، وتدعو الحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحديث إجراءات عمل مجلس الأمن.

في كانون الأول/ديسمبر سنجد أنفسنا عند مفرق طرق آخر. وهذه المرة، لا يسعنا أن نفشل.

السيد بلنغا إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد قررت الجمعية العامة أن تنظر في كل من تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/59/2 وإصلاح المجلس في مناقشة مشتركة. ومن الواضح أن كلا المسألتين مترابطتان، وكلاهما أساسيتان لمنظمتنا.

إنني أشارك في هذه المناقشة، ويود وفدي أن نبدأ بالإدلاء ببعض التعليقات العامة قبل الخوض في البندين قيد النظر. ويتعلق التعليق العام الأول بنظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن والحكم الذي يقضي بذلك. وهذا الحكم وارد في الميثاق، وهو يوفر فرصة مثلى لأسرة الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة، لكي تنظر في كيفية إنجاز هذا الجهاز – الذي كلف بالمسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين – لمهمته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، أود أن أوضح النقاط القليلة التالية.

تنص الفقرة ١ من المادة ١٥، من الميثاق بوضوح على أنه

> ”تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها؛ وتتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلام والأمن الدولي.“

وتنص الفقرة ٣ من المادة ٢٤ على أن يقدم مجلس الأمن تقارير سنوية، وتقارير خاصة إذا لزم الأمر، وخاصة التقارير التي يقدمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

وتأخذنا هاتان المادتان من الميثاق إلى جوهر مسألة الاختصاصات المتشابكة للجمعية العامة ومجلس الأمن في مجال حفظ السلام. ونعتقد أنهما تثبتان بوضوح المكانة الفائقة والموقع المركزي للجمعية في المداولات المعنية بالسلم والأمن الدوليين.

لذلك تكتسي المناقشة الحالية أهمية في إطار تنشيط وتعزيز سلطة الجمعية العامة. وبناء على ذلك، مازلنا نشدد على أنه ينبغي لهذه المناقشة ألا تقتصر على بيانات عامة. وينبغي لمجلس الأمن أن يبرز في أعماله الملاحظات والمقترحات التي تُطرح في الجمعية. وفي ذلك الصدد، نقترح على المكتب، لدى الانتهاء من النظر في هذا البند، أن يجمع التعليقات والملاحظات المطروحة بشأن مجلس الأمن، ونقترح على المجلس أن يعقد جلسة لدراسة تلك الملاحظات.

وتتعلق ملاحظتي العامة الثانية بتوسيع مجلس الأمن، وهو ما أولاه بلدي دائما أهمية خاصة. ويتذكر الأعضاء أن الكاميرون شاركت في عام ١٩٦٣، في تقديم مشروع قرار، اعتُمد بوصفه القرار ١٩٩١ (د - ١٨) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، الذي رفع عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس من ٦ أعضاء إلى ١٠. وبشكل مماثل، ومع ملاحظة تزايد عدد أعضاء الأمم المتحدة من ١١٣ عضوا عام ١٩٦٠ إلى ١٥٤ عضوا، كانت الكاميرون أحد المبادرين بتقديم مشروع القرار A/35/L.34/Rev.1، الذي استهدف زيادة العدد إلى ١٦. ولسوء الطالع، لم يُعتمد مشروع القرار ذاك. ويسعدنا التنويه بأنه من بين المقترحات المعروضة الآن على الجمعية بشأن زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس، ظل عدد ١٦ مقعدا باقيا، على الأقل في مقترحات أفريقيا وبلدان حركة عدم الانحياز.

بعد أن أدليت بهاتين الملاحظتين العامتين، سأتناول البندين قيد النظر. أولا، فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن (A/59/2)، وبأخذ التوصيات التي قدمتها الدول عند النظر في التقرير بعين الاعتبار، أدخل مجلس الأمن بعض التحسينات الهامة في نص التقرير المعروض على الجمعية - ونشيد به على ذلك. ولقد قُدم التقرير إلى الجمعية في شكله الحالي المركب لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تحت رئاسة الكاميرون لمجلس الأمن. وفي ذلك السياق، أعرب لصديقنا وزميلنا السفير السير إمير جونز باري عن تقديرنا على الجودة العالية لعرضه القدير لهذا التقرير الممتاز والوافي الذي يتضمن ثروة من المعلومات المفيدة.

لقد عمل المجلس باجتهاد بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تحسين شفافية أعماله، وقبل كل شيء تحسين معالجته للمسائل الحاسمة المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين. وسأستخدم مثال أفريقيا، وهو ما يمكن تفهمه. فيسعدنا أن نلاحظ في التقرير أن أفريقيا ما زالت الشاغل الرئيسي لمجلس الأمن. إذ أن المجلس كرس لأفريقيا ٣١ قرارا من مجموع ٦١ قرارا اتخذها، و ٧٤ جلسة من مجموع ٢١٣ جلسة عقدها، و ٢٠ بيانا رئاسيا من مجموع ٤٥ و ١٥ بلاغا رسميا من مجموع ٢٧. كما نلاحظ أن أربعا من لجان الجزاءات الخمس التي أصدرت تقارير خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعامل مع بلدان أفريقية. ولقد تشرفنا برئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالجزاءات التابع لمجلس الأمن، وأدركنا أهمية وفائدة الجزاءات، خاصة الجزاءات المحددة الهدف، في حفظ السلام وبناء السلام، لا سيما في أفريقيا.

في الوقت الحالي، يمكن أن نرى بوضوح نتيجة عمل مجلس الأمن المتعدد الأبعاد بشأن أفريقيا. وباستثناء ٦ بلدان أو ٧، تحظى أفريقيا باستقرار سياسي نسبي.

وعلاوة على ذلك، نقدر جهود مجلس الأمن من أجل زيادة تطوير التعاون المثمر مع المنظمات الإقليمية. وفي ذلك الصدد، نؤكد تصميم وسط أفريقيا، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على تنظيم أنفسها لتعزيز السلم والتنمية. ولتحقيق ذلك، أنشأت الجماعة هياكل داخل مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

وتود وسط أفريقيا أن تعزز التعاون لا مع مجلس الأمن فحسب بل مع منظومة الأمم المتحدة برمتها. ولهذا نواصل التشديد على أنه ينبغي إعطاؤنا في وسط أفريقيا هياكل سياسية دائمة لتنسيق أعمال الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة زيادة عدد أعضاء المجلس، ستحتفل المنظمة العام المقبل بعيد ميلادها الستين، وقد قررت الأمم المتحدة تكريس عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في مناقشة الإصلاح وفي تنفيذ إعلان الألفية.

مافتئت مناقشة إصلاح مجلس الأمن جارية منذ ١١ عاما. وتنتظر شعوب الأمم المتحدة بفارغ الصبر والأمل تحقيق إصلاح مجلس الأمن. ورغم العديد من الصعوبات، يملي علينا الواجب استكمال عملية الإصلاح. وفي العام الماضي، عندما خاطب الأمين العام الدورة الثامنة والخمسين، حذر من أن صعوبة التوصل إلى الاتفاق ليست عذرا لإخفاقنا في تحقيق ذلك. وما زالت ملاحظة الأمين العام هذه صائبة.

وتوافق الأغلبية العظمى في الدول الأعضاء على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في فئتي العضوية. وبالتالي فانه من الملح أن نتوصل إلى اتفاق حول أساليب تحقيق هذه الزيادة. إن أفكارا واقتراحات في ذلك الصدد قد تمت صياغتها بالفعل من جانب الوفود خلال المشاورات التي أجريت في الاجتماعات السابقة التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وأملنا كبير في أن تؤدي النتائج والاقتراحات والتوصيات التي نأمل أن يتوصل إليها الفريق الرفيع المستوى إلى زيادة إغناء مناقشاتنا حتى نتمكن من اتخاذ القرارات.

وهنا، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد جوليان هنت، إشادة حقة على اقتراحاته الإبداعية بشأن شكل مناقشاتنا. والأمر متروك لكم الآن لمواصلة السير على الطريق التي وضعها سلفكم، مراعين – كما ذكرتم أنتم في اختتام المناقشة العامة – الإشارة القوية التي وردت في بيانات زعماء ١٤٠ دولة حول هذه القضية الخاصة بإصلاح مجلس الأمن.

إن أفريقيا، من جهتها، أعلنت اقتراحها حول التوسيع في إعلان هراري لعام ١٩٩٧. ولقد أعربت قارتنا عن رغبتها في الحصول على سبعة مقاعد بما في ذلك خمسة مقاعد غير دائمة ومقعدان دائمان يجري شغلها بالتناوب في مجلس أمن موسع يضم ٢٦ عضوا. وبلدي كما ذكرنا في المناقشة العامة – يؤيد هذا الإعلان تأييدا كاملا، ونعتقد أنه لا يزال اقتراحا وجيها.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نشدد بقوة على أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يراعي الرغبة المشروعة لكل الدول الأعضاء – غنية وفقيرة، كبيرة وصغيرة – في أن تخدم قضية السلام. واسمع من يقولون أنهم يشكون في وجود أسباب وجيهة لمثل هذا التوسيع تتعلق بالفعالية. ولفظة الفعالية تذكر في كثير من الأحيان للاعتراض على توسيع عضوية المجلس. وهذا ينبع، برأينا، من مفهوم المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين بحيث يقتصر على الدول التي لديها قدرات عسكرية أو لديها القدرة على التدخل. وفي كثير من الأحيان يقال لنا – وهذا مهم جدا – أنه غالبا ما ينسى الناس أن فعالية المنظمة لا تتوقف على السرعة في اتخاذ القرارات فحسب، وإنما ترتبط أيضا بتحقيق الهدف الذي يسعى إليه مختلف الأعضاء في تلك المنظمة.

بالإضافة إلى ذلك، ينسى الناس أن المساهمة في عملية صون السلم تنشأ أيضا من الاستمرار في مفاوضات السلم بثبات. والمساهمة في صون السلم تنشأ في ثبات الوساطة الرامية إلى وضع حد للصراعات. وفي ذلك الصدد، فإن الدول الصغيرة أو الدول التي ليس لديها قوة عسكرية كبيرة

يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في صون السلم. وقد نتساءل إذا، عما إذا كانت العضوية الحالية لمجلس الأمن تضمن له دائما الفعالية الكبيرة والسرعة في اتخاذ القرارات والعمل وفق تلك القرارات.

قبل عام من الاجتماعات الرمزية للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، يدعو بلدي إلى الهدوء والصفاء، واللجوء إلى روح التوفيق حتى نتمكن بسرعة من التوصل إلى حل توافقي يضمن وحدة المنظمة والسعي لتحقيق الفعالية في مجلس الأمن. والكاميرون، من جانبها، تظل منفتحة على الحوار والتوصل إلى توافق الآراء على كل المستويات.

السيد غراي – جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يحيي مجلس الأمن على تقريره المفصل والشامل (A/59/2)، الذي يبين مدى الاهتمام الكامل من المجلس بكل القضايا الرئيسية. ونحن نحيي كل أعضائه على عملهم الجاد وتفانيهم خلال العام المنصرم.

ولئن كان صحيحا أن الشرق الأوسط حاز الجزء الأكبر من وقت المجلس، فمن الواضح جدا كذلك أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لاحتواء الوضع بفعالية في تلك المنطقة. ولا بد من تركيز الاهتمام بشكل أكبر على القضية الإسرائيلية الفلسطينية؛ ولا بد من اتخاذ تدابير ملموسة أكثر حتى يبدأ كل من يعنيه الأمر بالسير نحو تحقيق الهدف النهائي لخريطة الطريق: وهو إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل.

وغني عن القول إنه برغم جهود المجلس، تدهور الوضع أثناء فترة إعداد التقرير. فالمستوطنات ومخيمات اللاجئين تجري مهاجمتها على أساس منتظم، في الوقت الذي يسبب الانتحاريون آلاما لا حد لها بين المدنيين الأبرياء. والعالم بأسره في هذه الأثناء يراقب عاجزا، ارتفاع عدد الإصابات من يوم إلى آخر. ويحث وفد بلدي المجلس على التصرف بسرعة وبمزيد من القوة للسيطرة على الموقف لأنه ليس هناك شك في أن القضية الإسرائيلية الفلسطينية هي التي تلهم وتقود عددا من حالات الصراع الأخرى في أماكن أخرى.

بداية، قد يرغب المجلس في النظر في اتخاذ تدابير تهدف إلى فرض قرار محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإنه لمن المؤسف حقا أن المجلس غالبا لا يستطيع التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأساسية المتعلقة بالقضية الإسرائيلية الفلسطينية كما يتضح من عدد مشاريع القرارات حول ذلك الموضوع التي لم يتمكن المجلس من اعتمادها.

ويلاحظ وفد بلادي بارتياح إنهاء احتلال العراق ونقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة. ونتطلع إلى مواصلة انخراط المجلس مع هذه الحكومة وهي تتقدم في عملية الانتقال السياسي. إن الحالة الأمنية في ذلك البلد تثير قلقا شديدا وسوف تؤثر بالتأكيد على درجة مشاركة الأمم المتحدة في العملية السياسية. ومع ذلك، لا بد أن يبذل المجلس قصارى جهده للمساعدة في إطفاء نيران الحرب واستعادة الوضع الطبيعي وجعل الحياة أكثر تحملا بالنسبة للشعب العراقي الذي لا يزال يعاني.

إن منجزات المجلس في أفريقيا تستحق الثناء. فقد أسفرت جهود حفظ السلام وبناء السلام عن نتائج رائعة، لا سيما في غرب أفريقيا. وتحقق قدر كبير من التقدم في سيراليون وليبريا وغينيا – بيساو. ولكن التحسينات كانت أكثر بطئا في كوت ديفوار. ويتطلب ذلك منا أن نفعل المزيد لتمكين جميع الأطراف في ذلك الصراع من التعالي فوق اختلافاتهم الفردية في سبيل المصالح الكبرى لشعب كوت

ديفوار، والعودة إلى مائدة المفاوضات للبدء بتنفيذ اتفاق لينـاس ماركوسى.

ثمة تحديات خاصة ما فتئت تواجه المجلس جراء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في بوروندي. وتتطلب الحالتان تركيزاً أكبر على أسباب وخلفيات الصراع في هذين البلدين لضمان معالجتها على النحو الصحيح والقضاء عليها، إن كان ذلك ممكناً.

وفي كل حالات ما بعد الصراع في أفريقيا، ولا سيما في غرب أفريقيا، فإن ما يبدو جلياً هو الحاجة إلى تدخلات ملائمة لإعادة إطلاق عملية النمو الاقتصادي بطرق تؤثر إيجابياً على حياة الشعوب. وهذا هو الضمان الوحيد ضد عودة الصراع، لأنه قد ثبت بوضوح شديد أن الفقر والحرمان والتهميش الاقتصادي هي العوامل الرئيسية التي تفضي إلى الاضطرابات العنيفة. لذلك، فإن معالجة تلك المسائل في حالات ما بعد الصراع تمثل إسهاماً هاماً في توطيد السلام. وللأسف، أن أهمية هذا الجانب من جوانب بناء السلام صار يستهان بها بصورة شديدة، كما يتضح من الحالة الصعبة في غينيا – بيساو وفي ليبريا، وبدرجة أقل في سيراليون. وفي الواقع، أدى ذلك إلى انهيار جهود بناء السلام والعملية السياسية في غينيا – بيساو، عندما تمرد الجيش مؤخراً لتأخر صرف المرتبات. ولحسن الحظ، تم احتواء الموقف، رغم مقتل قائد القوات المسلحة وبعض زملائه بصورة مؤسفة. ولكن، لو كانت الأمور قد انهارت، لكان المجتمع الدولي قد دفع ثمناً فادحاً لإعادة الأمور إلى نصابها. لذلك، يبدو أن تقديم الاستثمارات اللازمة لحفز النمو الاقتصادي بطرق تهيئ فرص العمل وتضمن توظيف الأيدي العاملة، لاسيما من الشباب، وإيجاد فرص لكسب العيش بصورة واقعية، هو أجدى من حيث فعالية الكلفة.

ويعلم وفدي أن المجلس قد عقد جلسة علنية بشأن دور الأعمال التجارية في الوقاية من الصراع، وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع، ونحن نثني على تلك المبادرة. كما أننا ندرك أن المجلس يتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تلك المسائل. وعلى نفس المنوال، فإن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، يواصل تنفيذ ولايته بنشاط. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يجد المجلس الوسائل الكفيلة بتثبيت مكاسب بناء السلام بطرق تعالج الحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في مناطق ما بعد الصراع، حتى لا تظل البيئة الاجتماعية – الاقتصادية المحيطة في حالات ما بعد الصراع مفجرا رئيسيا للصراع.

وثمة مجال آخر يبعث على القلق ويتعلق بالحاجة إلى إعادة تأهيل العسكريين في حالات ما بعد الصراع للتكيف مع الاحتياجات في أوقات السلم في بلدانهم. وفي أحيان كثيرة، نجد أن عدم قدرة العسكريين على العمل في أوقات السلم يجدد دورة عدم الاستقرار والعنف. وينبغي مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على إعادة هيكلة قواتها المسلحة وخفضها تدريجياً لتتناسب مع احتياجات بلد يعيش في سلام. وينبغي للمجلس أن يولي اهتماماً عاجلاً لتلك المسألة.

وإننا نشيد بالمجلس على جهوده للعمل مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا لإيجاد حلول لبعض المشاكل الملحة التي تعوق التقدم في القارة الأفريقية. ونحث المجلس على مواصلة تلك العملية بل وتكثيفها حتى يتحقق التنسيق والتعاون بين كل الأطراف الفاعلة الرئيسية في البحث عن حلول لمشاكلنا المتصلة بالسلم والأمن والتنمية.

وهناك اتفاق عام بين الدول الأعضاء كافة على أن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعكس واقع العالم اليوم، أو حتى النمط الحالي للعضوية في الأمم المتحدة. وتشارك غامبيا دائماً الدول الأعضاء التي دأبت على المطالبة باتخاذ إجراءات لتصحيح ذلك الوضع الشاذ. وقد أحرز الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن بعض التقدم خلال الدورة الثامنة والخمسين، وينتظر أن تستكمل إنجازاته بالعمل الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

ويؤكد وفدي مرة أخرى موقف الاتحاد الأفريقي الداعي إلى ضرورة أن تُمثل أفريقيا في مجلس الأمن في الفئة الدائمة، إلى جانب زيادة تمثيلها في الفئة غير الدائمة. ولا بد من النظر في حصول دول مثل اليابان، التي تقدم إسهامات هامة في عمليات المنظمة، على مقعد دائم في المجلس. ويأمل وفدي أن تشهد هذه الدورة تقدماً كبيراً نحو إغلاق ملف هذه المسألة التي طال أمدها.

السيد كالوجيروفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفدي لرئيس مجلس الأمن، السفير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عرضه لتقرير مجلس الأمن (A/59/2).

وكما ورد في التقرير، تناول مجلس الأمن، على مدى الشهور الاثني عشر الماضية، طائفة عريضة من المسائل، بدءاً من تلك التي تهدد السلم والأمن الدوليين بشكل مباشر – مثل الأزمات الحادة – إلى القضايا ذات الطابع العالمي والتي تتعلق بمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعمليات حفظ السلام وغيرها من المسائل المواضيعية التي لا تقل أهمية في عالمنا اليوم.

إن انخراط مجلس الأمن في بحث طائفة عريضة من المسائل يؤكد مرة أخرى دوره في عالم اليوم المتداخل المصالح. لكنه يشير كذلك إلى ضرورة أن يتواءم المجلس مع الظروف الدولية الحالية. فالصورة السياسية للعالم قد تغيرت إلى الحد الذي يحتم إصلاح هيكل الأمم المتحدة، ولاسيما هيكل مجلس الأمن باعتباره الهيئة الرئيسية في المنظمة. ونرى أن هذا الإصلاح ينبغي أن ينطوي بالدرجة الأولى على تمثيل أكثر إنصافاً، ويستتبع ذلك مشاركة أكثر توازناً بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعند إجراء تلك الإصلاحات، لا بد لنا أن نراعي مسؤولية البلدان التي تقدم أكبر إسهامات للأمم المتحدة، وخاصة في عمليات حفظ السلام، وأن نراعي مصالحها المشروعة أيضاً. وفي نفس الوقت، لا بد من تمثيل الأغلبية الساحقة من البلدان، بما فيها البلدان المنشأة حديثاً، تمثيلاً كافياً لتجنب الاستبعاد في عملية صنع القرارات. وفي هذا الصدد، نؤمن إيماناً قوياً بأن مجموعة دول أوروبا الشرقية ينبغي أن تحصل على مقعد غير دائم آخر في مجلس الأمن الموسع.

والشفافية في عمل المجلس تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لتعزيز التضامن والمسؤولية الدوليين. وفي هذا الصدد، نقدر تقديراً عالياً الممارسة التي استحدثها بعض أعضاء مجلس الأمن بتقديم إحاطات إعلامية لعموم الأعضاء بشأن أنشطة المجلس. ويشجعنا أيضاً عدد الجلسات المفتوحة التي تُدعى الدول الأعضاء الأخرى للمشاركة فيها.

وعمليات حفظ السلام تمثل أداة من أهم أدوات مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. وقد تجلى ذلك بوضوح في العام الماضي في إنشاء عدد من بعثات حفظ السلام الجديدة للأمم المتحدة – في بوروندي وكوت ديفوار وليبريا وهايتي، إلى جانب بعثة المراقبة في العراق. ومن شأن اتباع نهج شامل إزاء مسألة عمليات حفظ السلام ذات الأهداف الواضحة مع استخدام المعايير القانونية في تحديد

ولاياتها، أن يسهل إقرار السلام وتحسين كفاءة عمليات حفظ السلام إلى حد كبير. وإنشاء البعثات الجديدة- التي أصبحت اليوم أكثر تنوعاً في طبيعتها، وتشمل منع نشوب الصراع وصون السلام، بما في ذلك إعادة الإعمار بعد الصراع والتنمية الاجتماعية الطويلة الأجل - يتطلب نهجاً متعدد التخصصات إزاء الأزمات المعقدة، لاسيما الأزمات في القارة الأفريقية.

وما زال الإرهاب يمثل تهديداً خطيراً ذا أبعاد عالمية. وكما جاء في التقرير، شهد العام الماضي زيادة في عدد الهجمات الإرهابية وفي خطورتها، ولهذا، ينبغي أن تظل مكافحة الإرهاب إحدى المجالات الرئيسية لمشاركة مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يلزم الدول الأعضاء باعتماد وإنفاذ قوانين ملائمة وفعالة واتخاذ إجراءات إدارية بهدف منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، يكتسي أهمية حيوية. وبلدي يؤيد أنشطة مجلس الأمن في هذا المضمار تأييداً كاملاً.

إن جزءاً لا بأس به من تقرير مجلس الأمن قد كرس لبلدي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خاطب وزيرا خارجية صربيا والجبل الأسود جلسات مجلس الأمن في مناسبتين، الأمر الذي يشهد على الوضع الصعب في إقليمنا، كوسوفو وميتوهيا. ونحن نتفق تمام الاتفاق مع التقييم الوارد في التقرير بأن العنف في منتصف آذار/مارس على أيدي قادة متطرفين من ألبان كوسوفو ضد جماعة الأقلية الصربية ''كان حملة منظمة وواسعة النطاق وموجهة، وكان نكسة جسيمة للاستقرار والمصالحة في الإقليم''، وأن ''أحداث العنف فرضت تحديا على إمكانية استمرار جهود المجتمع الدولي من أجل بناء كوسوفو متعددة الطوائف الإثنية'' (المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠).

ونتوقع أن يمارس مجلس الأمن ضغطا إضافيا على المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا لتنفيذ قسمين أساسيين من خطة تنفيذ معايير كوسوفو: العودة المستدامة وحقوق المجتمعات المحلية وأعضائها، وحرية التنقل. كما نتوقع أن يبذل مجلس الأمن قصارى جهده لتسريع جهود إعادة إعمار الكنائس والأديرة المدمرة التي لا تشكل جزءا من التراث الثقافي الصربي فحسب، وإنما تشكل جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافي الأوروبي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتذكير بكلمات وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، السيد فوك دراشكوفيتش، خلال جلسة مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤، كما وردت في التقرير: ''أن سياسة تحديد المعايير قبل تحديد المركز يجب أن تعمل على ضمان الأمن التام والحق في الحياة وسائر حقوق الإنسان والحقوق المدنية والإثنية للصرب وفئات الأقلية الأخرى في كوسوفو'' (المرجع نفسه، الصفحة ٢٠).

إن البقاء والحياة في سلام وأمن إضافة إلى حق العودة شروط مسبقة أساسية لن يكون ممكنا من دونها تحقيق تقدم في كوسوفو وميتوهيا. والطابع الأوروبي لكوسوفو وميتوهيا، داخل صربيا والجبل الأسود، القائم على المعايير الأوروبية المتمثلة في حماية الأقليات، واللامركزية، وعبور الحدود هو بالتساوي في صالح الألبان والصرب والسكان الآخرين غير الألبان في الإقليم.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى أن يشكل تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، السيد سورن جيسن - بيترسن، بداية

لمعالجة جديدة في المجتمع الدولي للمشكلة، معالجة بناءة ونشيطة وذات طابع عملي أكثر.

إن إتمام استراتيجية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تم ذكرها في التقرير تصب في مصلحة صربيا والجبل الأسود وتتماشى مع مجهوداتنا للوفاء التام بالتزاماتنا الدولية والتعاون بشكل نشط مع المحكمة، ولا سيما بالنظر إلى نقل بعض المحاكمات إلى محاكم وطنية. وستبلغ السلطات المختصة في بلدي على وجه العجلة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالتدابير التي تم اتخاذها لتعقب الأشخاص الذين وجهت المحكمة الاتهام إليهم.

وقد تم مؤخرا إصدار أوامر قبض على أربعة جنرالات تبحث عنهم المحكمة. ولقد أذن المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بأن يشهد ٣٠ شاهدا في قضايا عسكرية سرية، واتخذ قرارا بإحالة الوثائق المطلوبة إلى المحكمة.

ختاما، أود أن أؤكد أننا نتطلع، مثل دول أعضاء أخرى، إلى تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتحديات والتهديدات والتغيير الذي عينه الأمين العام، خاصة في ما يتعلق بمنع الصراعات، والصلة بين السلام والتنمية، والحاجة إلى التصدي للأسباب الجذرية بغية منع وإدارة وحل الأزمات المعقدة.

السيد مكييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): قال رئيس شيلي، فخامة السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، في خطابه أمام الجمعية العامة في جلستها الرابعة،

”وإذا أردنا تعزيز تعددية الأطراف، فإن إصلاح الأمم المتحدة يصبح ضروريا بصورة متزايدة. فمُثُلها ومقاصدها التأسيسية لا تزال صالحة ولكن، كما لاحظ عدد من المتكلمين هنا، كان نظام القوى الذي بُنِيَت عليه المنظمة في بدايتها يناسب عالما مختلفا جدا عن عالم اليوم“.

ويكمن مجلس الأمن، نظرا لطبيعته ذاتها، في صلب عملية التجديد. ويجب أن يكون لدينا مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية يمكننا الاعتماد عليه – بعبارة أخرى هيئة تتمتع بكل الشروط التي تحدد ما إذا كانت هيئة مشروعة. كما نحتاج كذلك إلى مجلس أمن أكثر كفاءة وفعالية، أي، أكثر وظيفية. ونعلم أننا لا نحتاج إلى توسيع مجلس الأمن فحسب، وإنما إلى جعله أكثر ديمقراطية في إصلاح شامل للمنظمة.

وتؤكد البيانات العديدة التي سمعناها هنا أن الإصلاح آن أوانه من منظور سياسي، وأنه ينطوي على بعدين هامين – مجلس الأمن من جهة، وإعادة تنظيم المنظومة من جهة أخرى.

إن مجلس الأمن مركزي بالنسبة للإصلاح، لكنه ليس العنصر الوحيد الضروري في الإصلاح، كما يجب ألا يتخذ ذريعة لتحويل انتباهنا عن الإصلاحات المطلوبة لتعزيز تعددية الأطراف داخل المنظمة. وهذا لأن المنظمات يجب أن تكون انعكاسا للحقائق السياسية. ويحتاج مجلس الأمن، إضافة إلى الهيئات الأخرى الرئيسية في المنظومة، إلى مواءمته وجعله أكثر وظيفية تجاه جداول أعمال مبسطة. وبالمثل، ينبغي لنا أن نتفحص العلاقة بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظومة.

ومن الهام لعمل مجلس الأمن أن يدرس بعناية العلاقة بين ما هو عالمي وما هو إقليمي، كما ينص عليه الفصل الثامن من الميثاق. وهذا ينطبق على منع وإدارة الأزمات واستراتيجيات الخروج منها. ويتعين علينا أن ننظر، إلى حد ما، في عمل مجلس الأمن في مجالات حساسة، مثل مسؤولية الحماية، وكذلك العمل الوقائي. وعلى المجتمع

الدولي تنظيم تلك الجوانب وتوفير المبادئ التوجيهية – تقاسم الأهداف من جانب المجتمع الدولي – وإلا يمكن أن تضعف فعالية تعددية الأطراف.

ونجدد تأييدنا لعمل الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام، ونشدد على التطلعات الكبيرة التي تنتظر توصياته. ونود أن نعرب عن ثقتنا بأن الفريق سيقدم خيارات ومنظورات وبدائل يمكن أن تساهم في تسوية سياسية شاملة تشعر فيها كل البلدان بأنها استفادت. وقد يكون ذلك أصعب جزء من العملية – أصعب حتى من إيجاد منظور مشترك يتعلق بعملية الإصلاح.

وعلاوة على إصلاح مجلس الأمن، تؤيد شيلي موقفا سأصفه كالتالي: لقد دعمنا توسيع عضوية المجلس في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة من أجل تيسير أكبر مشاركة ممكنة للبلدان النامية.

ولنا الثقة بأن الفريق سيكون قادرا على المساهمة بأفكار تمكن الأمين العام من رفع توصيات تيسر تسوية سياسية لصالح التوسيع، وأن تلك التوصيات سيقبلها المجتمع الدولي برمته.

كما أيدنا تقييد حق النقض. لقد أيدنا اتخاذ قرارات بمقتضى المادة ١٨ من الميثاق التي تدعو إلى موافقة ثلثي أعضاء المنظمة. وكانت شيلي تفضل توافقا في الآراء على إصلاح العضوية، ولكن إذا لم يكن ذلك ممكنا، فإننا نفضل العتبة الأعلى التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة للتوصل إلى تلك النتيجة.

وأخيرا، إننا نؤيد تحقيق قدر أكبر من الشفافية في العلاقات بين المجلس وهيئات المنظومة الأخرى. غير أنه لا يمكن أن يكون إصلاح المجلس مجرد تعديل لعدد الأعضاء، بل ينبغي أن ينطبق أيضا على سلطاتهم.

ولدى النظر في إمكانية زيادة العضوية، نعتقد أنه من المهم ألا ننسى بعض المعايير، من قبيل الصفة التمثيلية والتنوع الأكبر وحق النقض، والتفاوت في السلطة بين فئات الأعضاء. فعندما أنشئ المجلس، لم يكن هنالك سوى ٥١ دولة عضوا و ١١ عضوا في المجلس. أما اليوم، فهناك ١٥ عضوا في المجلس، ولكن هنالك ١٩١ دولة عضوا. ولذلك علينا أن نعزز الصفة التمثيلية في المجلس بزيادة عدد أعضائه.

وخلال هذه العملية، ينبغي ألا ننسى معيار الفعالية. فالزيادة في إمكانية مشاركة البلدان يمكن أن تتأتى بتوسيع المجلس وبالتناوب معا، الأمر الذي من شأنه أن يمكن عددا أكبر من الدول من أن يصبحوا أعضاء في المجلس.

وأخيرا، يقتضي الحد من الهوة بين السلطات التي تتمتع بها فئتا الأعضاء حصر استخدام حق النقض في مجرد المسائل التي تندرج في إطار الفصل السابع مثلا، واستعمال الأغلبية المطلقة لتجاوز حق النقض؛ وتعيين المجالات التي تقتضي حق النقض من دولتين معا، وما إلى ذلك. فهذه بعض الجوانب التي توليها شيلي الاعتبار بشأن إصلاح مجلس الأمن.

السيد شيمفامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أنضم إلى آخرين تكلموا قبلي في تقديم إسهام بسيط بخصوص مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والزيادة في عدد أعضائه. وفي نفس الوقت، أود أن أشكر المجلس على تقريره الهام جدا.

بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، توكِل الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وتندرج وظائفه أساسا في فئتين اثنتين هما تسوية النزاعات بشكل سلمي، والتصرف في مواجهة تهديدات للسلام وخرق السلام والأعمال العدوانية.

وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس ليسوا هم كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – والواقع أن بعضا منها لم يكن أبدا عضوا في المجلس – فإن عمل المجلس يتناول اهتمامات وطنية وإقليمية ودولية معينة، كما أن له آثارا بعيدة المدى على البلدان كافة.

إن مجلس الأمن يساهم في حل الصراعات وخلق الظروف لتحقيق السلام المستدام، خصوصا عن طريق عمليات حفظ السلام. وإن بلدي، ملاوي، لفخور بالمشاركة في عمليات حفظ السلام ومسرور بها.

ولكن بينما تقترب الأمم المتحدة من الذكرى السنوية الستين لإنشائها، علينا أن نعترف بأن مبادئ ومعايير ميثاقها هي انعكاس لحقائق تاريخية لفترة معينة. والطابع الجذري الجديد الذي تتصف به تحديات وتهديدات اليوم يتطلب بذل جهود حاسمة وشاملة لمواجهته. فالحاجة إلى القيام بالتغيير قائمة، غير أنه على الدول الأعضاء أن تفكر بإمعان في كيفية القيام بتلك التغييرات وبناء توافق الآراء.

والأمم المتحدة هي اليوم أربعة أضعاف ما كانت عليه عند إنشائها. فقد أصبحت الآن فعلا ذات طبيعة عالمية. إلا أن العضوية الحالية في مجلس الأمن باتت موضع تدقيق وانتقاد لكونها غير تمثيلية بما فيه الكفاية. والمسألة المؤسسية المركزية هي أن تشكيله لا يعكس توزيع القوى على الساحة الدولية. لذا، تعتقد غالبية الدول الأعضاء أن مشروعية قرارات مجلس الأمن تضعفها هذه الصفة التمثيلية التي هي في موضع شك. ويسود إيمان راسخ بأنه ينبغي توسيع مجلس الأمن لتمكينه من تنفيذ المبادئ التي تحكم الأمن البشري على الساحة. وإلا فإن فرض الجزاءات يمكن أن يضر بالسكان التي اتخذت الجزاءات للدفاع عنهم.

وبغية حل مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، فإن الجمعية العامة أنشأت، كما نعلم جميعا، فريقا عاملا عُهد إليه بتدارس سائر أوجه الزيادة في عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله.

ويمثل الإرهاب نوعا جديدا من التهديد، مثلما تمثله أسلحة الدمار الشامل ووجود دول تعتبر حكوماتها غير قادرة على ممارسة السلطة على أراضيها وسكانها بشكل فعال، وغالبا ما يكون ذلك بفعل افتقارها إلى الشرعية. وتأثيرات عملية العولمة تظهر تلك التهديدات بجلاء. فهذه التهديدات تتطلب مراجعة وظائف مجلس الأمن، مما يستوجب إصلاحه بغية تمكين عدد أكبر من الدول الأعضاء من المشاركة عن طريق زيادة عدد الدول الأعضاء فيه.

إن مجلس الأمن يتصرف عادة حينما تبرز أزمة ما. وبالتالي، فإن قراراته ذات طابع تأديبي، بدلا من أن تواجه التحديات الطويلة الأمد في مجالات المساعدة الاقتصادية، وتعزيز حقوق الإنسان، والحكم السليم، وتخفيض الديون، بغية توطيد عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعتقد ملاوي أن مجلس الأمن، بوصفه أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة، قد تأخر كثيرا في القيام بعمليات الإصلاح والتوسيع. وفي ذلك الصدد، أؤيد جميع الأعضاء الآخرين الذين طالبوا صادقين بتوسيع المجلس وتغيير أساليب عمله.

السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية): أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي للسيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، على الأسلوب المتميز الذي انتهجه لإدارة أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. كما لا تفوتني الإشادة بجهود نائبيه مندوبي إكوادور وليختنشتاين لما بذلاه من جهود بناءة نحو إحراز التقدم لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن.

يرحب وفد بلادي بقيام الجمعية العامة بإجراء مناقشة مشتركة لتقريري مجلس الأمن والفريق العامل، اللذين يشتملان على عدد من التدابير بشأن تحسين طرائق وأساليب عمل مجلس الأمن التي جاءت نتيجة جهد وعمل دؤوب للفريق. وإذ نثني على الجهود المبذولة، نرى أن النتائج المحققة ما زالت ناقصة ولا تلبي ما نطمح إليه، ونصر على ضرورة تحقيقه. فتقرير المجلس لم يتضمن إلا إشارات عابرة إلى المشاورات غير الرسمية. وما نؤكد عليه هو تضمين التقرير ما دار في هذه المشاورات، التي أصبحت الآلية الحقيقية لصنع القرار، وهي عملية تتم في أغلب الأحيان حتى قبل أن يبدأ المجلس مناقشة المسائل قيد النظر. والصحيح أن تبدأ مشاورات المجلس بكامل هيئته بعد مناقشة عامة مفتوحة، وليس العكس، حيث تجد الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه المنظمة نفسها أمام أمور تقررت سلفاً، وما عليها إلا القبول بها.

ونريد من مجلس الأمن أن يعزز صلاته مع كل الدول، وخاصة تلك التي لها علاقة بما ينظر فيه من قضايا. ويجب أن يوسع تعاونه مع المنظمات والهيئات الإقليمية، وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. ونحن نؤيد اقتراح أن يجري المجلس مراجعة تقييمية شاملة لكل ما يقوم به من أعمال. ومن المهم أيضاً أن يتخذ المجلس الإجراءات التي تجعل من هذه التدابير إجراء ملزماً له في عمله، والرد بالإيجاب على اقتراح الأمين العام بوجوب تقنين التحسينات التي أدخلها على طرق وأساليب عمله.

إن تعزيز علاقة مجلس الأمن مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. فمن غير المقبول أن تقتصر علاقته بالجمعية العامة على تقرير سنوي. والمطلوب هو أن يرفع المجلس إلى الجمعية العامة تقريراً خاصاً، كما تنص عليه المادة الخامسة عشرة والمادة الرابعة والعشرون من الميثاق، حتى يتعاون الجهازان على نحو أوثق، بما في ذلك التعاون في المسائل ذات الصلة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومن الهام جداً تعزيز صلات المجلس مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع محكمة العدل الدولية، والتماس الفتاوى من المحكمة في ما يُنظر فيه من قضايا قانونية. ويتعين أن يضطلع المجلس بمسؤولياته بحياد وموضوعية، وبعيداً عن الانتقائية والكيل بمكيالين، والتعامل بمعيارين، وألاّ ينجر وراء رغبات من يريدون تسخيره لخدمة أغراضهم الخاصة.

وإذا كانت الشفافية والديمقراطية هما اللتان يتم الحكم بهما على مشروعية الحكومات الوطنية، فالأَولى أن يطبق هذا المعيار على جميع أجهزة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن. فالاجتماعات التي تجري خلف أبواب مغلقة بين عدد محدود جداً من أعضاء المجلس، وبدون علم بقية أعضائه، وبدون علم من تعنيهم المسألة، ممارسة يجب أن تتوقف تماماً. والسكوت عن ذلك لا يعني إلا شيئاً واحداً، هو القبول بأن تستأثر دولة واحدة، أو قلة من الدول دائمة العضوية، بزمام صنع القرار في المجلس، وهذا لا يثير الشك في شرعية ما يتخذه من قرارات فحسب، بل ينسف كلياً القول إن هذا الجهاز يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي.

إن قدرة مجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته المقررة بموجب الميثاق ستتعزز بالتأكيد عندما يتحقق التوزيع الجغرافي العادل في عضويته. ويحتوي المرفق الرابع من تقرير الفريق على مقترحات عرضتها فرادى الدول، ومجموعة من الدول، كما الحال بالنسبة إلى حركة عدم الانحياز. وفي هذا الجانب، فإن موقفنا هو أن المساواة التامة في السيادة بين الدول يجب أن تكون الأساس لأي جهد يرمي إلى توسيع عضوية مجلس الأمن.

ونحن نفضل أن تقتصر الزيادة على فئة الأعضاء غير الدائمين، فلسنا في حاجة إلى أعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة.

وبالتأكيد، فإننا لن نقف ضد أي اتفاق يتحقق بشأن الزيادة في هذه الفئة، بشرط ألاّ يتم ذلك بشكل

انتقائي، أو استناداً إلى معايير من قبيل منح الأولوية لمن يتحمل أعباء أكثر في ميزانية المنظمة، أو لديه قدرة على توفير قوات ومعدات أكثر لقوات حفظ السلام التابعة لها، لأنه ليس لذلك إلاّ نتيجة واحدة، وهي تقوية قبضة الأقوياء والأغنياء على مجلس الأمن وتوجيهه، على حساب مصالح الدول الصغيرة والفقيرة، التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

وبالتالي، فإنه من الهام والأساسي في شأن زيادة الأعضاء الدائمين تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، ومراعاة وضع الدول النامية التي لا تُمثل في هذه الفئة. فأفريقيا ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن، رغم أنها تشكل ثلث أعضاء المنظمة. وهذا خلل يجب إصلاحه، والاعتراف بالمطلب الشرعي للقارة، حسب ما تم الإعراب عنه في قمة هراري عام ١٩٩٧، وهو منح القارة الأفريقية مقعدين دائمين في مجلس الأمن تشغلهما دول القارة بالتناوب، وفقاً للمعايير التي يتم الاتفاق عليها بين دول القارة.

إن امتياز حق النقض واحد من المسائل التي تدخل في صميم إصلاح مجلس الأمن. وليس من المبالغة في شيء القول إنه من المسائل الأكثر تعقيداً وإثارةً للخلاف، ليس في إطار الفريق العامل فحسب، بل منذ تأسيس هذه المنظمة. فقد ظهر منذ الوهلة الأولى أنه لا يتماشى مع مبدأ مساواة الدول في السيادة الذي كفله الميثاق، ويتناقض تماماً مع قيم العدالة، ويقوض مبادئ الديمقراطية. ولقد جاهر الكثيرون، ومنهم نحن، بأن امتياز النقض لم يسخر لخدمة السلم والأمن الدوليين، وإنما وظف أساساً لخدمة المصالح الوطنية، وحماية حلفاء من يتمتعون بهذا الامتياز من العقاب والإدانة، وفي مقدمتهم أولئك الذين يتحدّون سلطة مجلس الأمن بكل صلف، ويرفضون تنفيذ قراراته أمام مرأى ومسمع الجميع. وهذا كله يبرهن على وجاهة المطالبة بإلغاء امتياز النقض، وعلى الأقل تقييد استعماله في أضيق نطاق ممكن. ووفد بلدي يؤيد ما عرض من مقترحات في هذا الشأن، ويؤكد بالذات على ضرورة أن يخضع استعمال امتياز النقض لمصادقة الجمعية العامة بما لا يقل على موافقة ثلثي أعضائها. وبدون العمل بهذه التدابير التي تصب كلها في اتجاه الإلغاء الكامل لهذا الامتياز، فإن رأينا هو أنه لا معنى لعملية إصلاح للمجلس تبقي على امتياز مفتوح، تتمتع به قلة من أعضاء الأمم المتحدة، ويستعمله البعض منهم لأغراض خاصة.

وما زلنا نصر ونؤكد على أن أية مساعٍ لإصلاح منظومتنا الأممية سوف لن يكتب لها النجاح ولن تؤتي نتائجها الإيجابية دون إصلاح شامل ومتكامل لمجلس الأمن. ولن يتحقق ذلك إلا بتعاون الجميع، وتضافر جهودهم. ونأمل أن تسود هذه الروح الاجتماعات المقبلة للفريق العامل، بحيث تتوج أعماله بإنجاز تام لإصلاح مجلس الأمن، على نحو تتجسد فيه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وجعل المجلس أكثر تمثيلاً في عضويته، ووضوحاً في أعماله، وديمقراطية في صنع قراراته.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): قبل أكثر من عقد، بدأت الدول الأعضاء مناقشات لتحديد السبل والوسائل التي يمكن أن تحسن أساليب عمل مجلس الأمن، وتحدث إصلاحات فيه – ومجلس الأمن، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، هو الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذه الحاجة الضرورية تنجم أساساً عن التغيرات في الوضع الدولي، وعن عزمنا المشترك على مواجهة التحديات الهامة والعديدة التي نواجهها.

ولذلك، فإن جمهورية غينيا تقدر هذه المناقشة المواضيعية لمسائل تتعلق بمجلس الأمن، ونرحب بهذا التقرير الجديد، الذي يغطي نشاطاته خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويأتي التقرير الحالي لمجلس الأمن في الوقت المناسب جدا، إذ صدر عشية الذكرى السنوية الستين لإنشاء منظمتنا، بينما يستعد المجتمع الدولي لإعطاء عملية الإصلاح الشاملة زخماً سياسياً. ويلاحظ وفد بلدي أن القرارات والمقررات التي جرى اتخاذها خلال

الأشهر الإثني عشر الماضية، دفعت عدة عمليات سلام في العالم إلى الأمام، بفضل التعاون بين أصحاب المصلحة الإقليميين ودون الإقليميين.

ويسرنا التنويه بأن أفريقيا، أكثر من أي وقت مضى، تحتل مكاناً مركزياً في أعمال مجلس الأمن. وكما جاء في التقرير، تحسنت الحالة في غرب أفريقيا تحسناً كبيراً. ولا يزال وسط أفريقيا مستقراً، بفضل الاهتمام الخاص الموجه إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى بوروندي.

ونعرب عن امتناننا للسفير السير إمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة، على عرضه تقرير مجلس الأمن (S/2004/2). ونود أن نشكر أيضاً جميع أعضاء المجلس الآخرين وموظفي الدعم على جودة التقرير الرفيعة، وعلى التضحيات الهائلة التي قدموها.

واستناداً إلى نظرنا في التقرير، نعرب عن تقديرنا للتطور الملموس في أساليب عمل مجلس الأمن. إذ تعقد الآن كثير من جلسات المجلس المفتوحة، وهي من الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء بدافع من رغبتها في الشفافية في أعمال المجلس.

ومع أن أهمية الجلسات السرية واضحة، حيث يتمثل الهدف الأساسي منها في مناقشة الجوانب الموضوعية والبالغة الدقة في كثير من الأحيان بشكل أفضل، تعرب عدة وفود عن أسفها للطريقة التي تتخذ بها بعض القرارات. والواقع أن بعض القرارات ترجع لمصالح ضيقة، مما يؤثر في الطريقة التي تنفذ بها على أرض الواقع. وبالنظر إلى تلك الحالة، لدى وفدي اعتقاد راسخ بأنه ينبغي اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز الشفافية والعدل والأساليب الديمقراطية لجعل قرارات المجلس أكثر فعالية وإضفاء مزيد من الشرعية عليها. ونشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة المناقشة بشأن إصلاح المجلس والمسائل ذات الصلة حتى نضع حداً لتصور مجلس الأمن بوصفه هيئة تمارس عملها بشكل يشوبه الغموض. ويؤدي ذلك مع الأسف إلى إحباط كثير، مما قد يسيئ إلى القيم المتجسدة في الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، اعتمدت أفريقيا في عام ١٩٩٧ إعلان هراري، الذي يؤيد مبدأ توسيع نطاق مجلس الأمن على أساس التمثيل الإقليمي العادل ودعت إلى تخصيص خمسة مقاعد غير دائمة ومقعدين دائمين لأفريقيا.

وقد أحطنا علماً بالمقترحات الكثيرة التي طرحت أثناء عملية التشاور في الدورة الثامنة والخمسين وطيلة هذه المناقشات. ويرى وفدي أن قدرة إحدى الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حفظ السلام تتوقف، زيادة على الاعتبارات المالية، بصفة رئيسية على وجود إرادة سياسية حقيقية، الأمر الذي يقتضي التزاماً حازماً ومستمراً بقضية السلام والأمن والاستقرار.

ونحن ننشد مناقشة منظمة تبدأ أولاً وقبل كل شيء بالقبول العام لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، ثم تنتقل إلى الاتفاق على معايير موضوعية لاختيار أعضاء المجلس، ويلي ذلك اتخاذ قرار بشأن مدة ولايتهم، وأخيراً، الاتفاق على الشروط اللازمة لممارسة حق النقض. وأخيراً، لكي تواجه الدول الأعضاء التحديات الراهنة بشكل أفضل، يجب أن تتغلب على المصالح الذاتية وتجعل في الإمكان تنفيذ الإصلاح على وجه السرعة ضماناً لمزيد من التمثيل والفعالية في المجلس.

ويعرب وفدي عن اغتباطه بشأن التعاون القائم بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي. فهذا التكامل في العمل يساعد بالتأكيد على ضمان السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير حكومة غينيا لزيارة العمل التي قام بها مجلس الأمن إلى كوناكري في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، خلال بعثته إلى غرب أفريقيا.

ونرجو أن تكون الدروس المستفادة مفيدة للبعثات في المستقبل. ويجب إدراج الزيارات الميدانية، التي يمكن أن توفر معلومات مفيدة، وإتاحة الوقت الكافي لها لتكون أقدر على تقييم الحالة المعنية ولكفالة ألا تكون الرسالة التي تبعث بها غير ناقصة.

السيدة باهيموكا (كينيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ باسترجاع بعض الوقائع الواضحة عن مجلس الأمن وولايته. أولاً، أنشئ مجلس الأمن في عام ١٩٤٥ لكفالة اتخاذ الأمم المتحدة لإجراء سريع وفعال، وخاصة فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وكانت الظروف السائدة آنذاك تختلف اختلافاً كبيراً عنها اليوم. ثانياً، في عام ١٩٦٥، أي بعد ٢٠ عاماً من إنشاء المجلس، رئي من الضروري توسيع نطاق المجلس إلى تكوينه الحالي، بعد صدور قرار الجمعية العامة ١٩٩١ (د-١٨) في عام ١٩٦٣، الذي أوصى بزيادة في عدد أعضائه. ثالثاً، في ١٩٩٤، أي بعد ٣٠ عاماً من الزيادة الوحيدة للمجلس، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، الذي لم يتوصل بعد إلى نتائج عملية ملموسة بعد مرور ١٠ سنوات على إنشائه، وبالرغم من الحافز الذي أوجده تغير الظروف.

وقد حان الوقت للأخذ بنهج واقعي في تناول المسائل المتعلقة بإعادة تشكيل مجلس الأمن تمكيناً له من مواجهة التحديات العالمية الجديدة والمتطورة. فقد كان المتوقع أن تقل الصراعات بنهاية الحرب الباردة. ولكن الصراعات على النقيض من ذلك زادت عددا واشتدّت حدة. علاوة على ذلك، فإن مسرح الصراعات الجارية يختلف تماماً عن المسرح السائد في عام ١٩٤٥. فكان العالم آنذاك قد خرج لتوه من حرب واسعة النطاق ناصبت فيها البلدان بعضها العداء. أما في الوقت الراهن، فالصراعات بين الدول قليلة للغاية وحل محلها انتشار صراعات داخلية صغيرة في حجمها ولكنها أكثر تدميراً في طابعها.

وخلال العقدين الماضيين، كان رد فعل المجلس تجاه الصراعات التي تندلع في مختلف بقاع العالم بطيئاً. وكان الأغلب أن يقف المجلس متفرجاً بينما يشهد العالم عمليات قتل جماعي وآلاماً بشرية لا توصف، كما في حالة رواندا ويوغوسلافيا. وفي بعض الأحيان تدنى حال المجلس إلى مترلة مراقب تتمثل مهمته غير السامية في إحصاء الموتى قبل أن يتخذ إجراء على استحياء. ويشير الميثاق إلى ”عمل سريع وفعال“ في صون السلام والأمن الدوليين. ومن دواعي الأسف أن هذا الهدف السامي لم يتحقق بعد.

ويسعى وفدي لأن يُتوخى مجلس أمن يستطيع أن يستبق الصراعات بالفعالية في إنشاء آلية ملموسة للإنذار السريع، أي نظام يتصف بالدينامية وفي الوقت ذاته لا يخطئ فمجلس أمن كهذا يكون مزوداً باللوازم الضرورية لتوقع الحالات وتحييدها قبل اندلاعها في كوارث إنسانية. ولا يمكن جعل ذلك ممكناً إلا بتأسيس مجلس جيد التمويل له قدرة فعالة على حشد الموارد من الدول الأعضاء. وينبغي أن يعمل المجلس أيضاً عن كثب مع الهيئات الأمنية الإقليمية على مداومة رصد أسباب الصراع الجذرية المعقدة والمتنوعة. وينبغي أن تكون للمجلس القدرة على التماس موافقة الدول الأعضاء على استثناء للقيام بإجراء وقائي أينما نشأت حالات تهدد السلام الدولي.

وكما ذكر، فإن الظروف العالمية تغيرت. كما أن التهديدات للسلام والأمن الدوليين تطورت. ولا تشكل الجريمة المنظمة والشبكات الدولية للمخدرات، وغسل الأموال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والانتشار غير المسبوق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والخطر الذي تمثله إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الأطراف من غير الدول سوى بعض التهديدات الجديدة التي تقتضي اتباع نهج ابتكارية. وتود كينيا أن ترى مجلس الأمن استباقيا

يقدم تقارير تبين كيف يعتزم أن يتصدى لهذه التحديات الجديدة، إذا تصاعدت في تهديدها السلام العالمي. ومن شأن هذا في حد ذاته أن يمنح العالم طمأنينة وإحساسا بالأمن. فالتقارير الروتينية والتقارير الخاصة للمجلس لا تفي بشكل كاف بهذه الحاجة.

ولقد أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن بهدف معالجة التباينات القائمة في إطار المجلس. وتم إحراز تقدم خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، التي توصل الفريق خلالها، كما في الدورات السابقة، إلى اتفاق مؤقت على عدد كبير من المسائل، بالرغم من استمرار اختلاف الآراء على مسائل أخرى. وبينت معظم الآراء التي أعرب عنها خلال الفترة التي استمرت ١٠ سنوات الحاجة إلى التوسيع. بيد أنه ينبغي توخي الحذر لتفادي التوسيع من أجل التوسيع. وينبغي إعمال الكثير من التفكير في كيفية مواجهة مجلس الأمن الموسع بشكل فعال وكفؤ للتحديات التي تغير العالم على نحو سريع.

وما فتئت الصومال دون حكومة لفترة تزيد على ١٤ عاما. وفي إطار الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، دأبت كينيا على رئاسة عملية المصالحة الصومالية. ويسرنا أن نذكر أنه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ – أي قبل يومين بالتحديد – انتخب المندوبون الصوماليون إلى عملية السلام رئيسهم، السيد عبد الله يوسف أحمد، الذي سينصب في نيروبي بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. إننا نهنئ الشعب الصومالي الباسل ونناشد مجلس الأمن أن يتحرك بسرعة لدعم الصومال في المرحلة المقبلة لعملية السلام. وسيستلزم هذا الأمر نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها بغية ضمان السلام والأمن في الصومال وفي المنطقة قاطبة. كما نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يدعم الحكومة الجديدة ويعترف بها لكي يمنحها الشرعية التي تستحقها حقا.

وبالنسبة إلى توسيع مجلس الأمن، فإن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، من خلال إعلان هراري لمنظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٩٧، طلبوا تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في المجلس. وهذا الموقف لم يتغير. وتؤيد كينيا موقف الاتحاد الأفريقي وتطلب من الدول الأخرى أن تحترم المواقف التي تتخذها الهيئات الإقليمية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن اذكر أن حكومتي تفضل استكمال عمل الفريق العامل واتخاذ قرار بشأن المشاعر التي أعربت عنها غالبية الدول الأعضاء. وتقدر كينيا الظروف الصعبة التي يضطلع في ظلها المجلس بمهامه، وتشيد بالمجلس على الإنجازات التي حققها على مر السنين. ونشيد بالتفاعلات والعلاقات الإيجابية التي نشأت بين مجلس الأمن والجمعية العامة. بيد أننا نؤمن بأن من شأن مجلس الأمن الأكثر شفافية ومساءلة وديمقراطية مع اتباع نهج شامل تجاه مسائل السلام والأمن الدوليين أن يكون أكثر فعالية، بالرغم من الظروف السائدة. ويأمل وفدي أن تنهض الدول الأعضاء، بعد مناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتستجمع الجرأة على تحويل المجلس بشكل إيجابي، خاصة ونحن نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.